الملخص

هدف البحث إلى جمع ودراسة مآخذ ابن إياز البغدادي(٦٨١هـ) على عز الدين المراغي(٦٦٦هـ) من خلال كتابي ابن إياز (المحصول في شرح الفصول)، و(قواعد المطارحة)، وبلغت المآخذ اثني عشر مأخذا في الأحكام والتعاليل النحوية والصرفية، وحكم ابن إياز على هذه المآخذ بعبارات متنوعة كالسهو والوهم والفساد وغيرها، واتّبع البحث المنهج الوصفي في دراسة المآخذ، وجاءت خطة البحث مكونة من مقدمة، وتمهيد فيه التعريف بابن إياز والمَراغي، ومبحثين أحدهما في المآخذ النحوية، وكانت ثمانية، والآخر في المآخذ الصرفية، وكانت أربعة، وخاتمة، وفهرس للمصادر والمراجع، وكان الصواب مع ابن إياز فيما أخذه على المَراغي ما عدا مأخذا واحدا كان خلاف الأولى.

الكلمات المفتاحية: اعتراض، تعليل، رد، مناقشة، خلاف، مأخذ.

Summary

The research aimed to collect and study Ibn Ayaz Al-Baghdadi's (٦٨١ AH) intakes on Zain Al-Din Al-Maraghi (٦٦٦ AH) through Ibn Iyaz's books (Al-Mahjsul fi Sharh Al-Fusol) and (The Rules of Al-Mutarha). The research followed the descriptive approach in the study of the intakes, and the research plan consisted of an introduction, and a preamble in which was the definition of Ibn Ayaz and Al-Maraghi, and two sections, one of them in the grammatical sockets, and it was eight, and the other in the morphological sockets, which were four, and a conclusion. , and an index of sources and references, and it was correct with Ibn Ayaz in what he took on Al-Maraghi, except for one socket that was contrary to the first.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه كما يحب ربنا ويرضى، أحمده وأشكره على آلائه ونعمه التي لا تحصى، والصلاة والسلام على النبي المُجتبى، محمد خير الورى، وعلى آله وصحبه ومَن اقتفى، وبعد.

حفل القرن السابع الهجري بمشاهير علماء النحو والصرف، وبالمدارس التعليمية المختلفة، وبالتآليف العلمية المتنوعة من المتون والمنظومات وشروحها، وفي هذا الجو العلمي الخصيب لمع نجم جمال الدين الحسين بن إياز البغدادي(٦٨١هـ)، صاحب التصانيف النافعة، والتعاليل الجامعة، وكان يناقش عددا من العلماء في مصنفاته، آخذا عليهم مآخذ في أحكام وتعاليل نحوية وصرفية، وهذه صورة من صور التنافس الشريف بين العلماء، الهادف للوصول إلى الحقيقة العلمية، فوجدت ابن إياز أخذ على عز الدين الحسن المَراغي(٦٦٦هـ) -زميل دراسته على شيخهما سعد الدين البيّاني(٦٧٤هـ تقريبا) -تسعة مآخذ في كتابه (المحصول في شرح الفصول)، وأربعة مآخذ في كتابه (قواعد المطارحة)، منها مأخذ واحد مكرر في علة حذف الواو في (عِدَة)، فبلغت اثني عشر مأخذا، فهدفت في هذ البحث إلى جمعها ودراستها، متبعا في ذلك المنهج الوصفي، وقسمت المآخذ قسمين، مآخذ نحوية، ومآخذ صرفية، واضعا عنوانا لكل مأخذ، وأتبعته بنص كلام ابن إياز فيه، ورتبت المآخذ بحسب ورودها في كتاب (المحصول في شرح الفصول) لكون المآخذ فيه أكثر، ثم في (كتاب قواعد المطارحة)، ودرست هذا المآخذ وذكرت فيها طرفا من آراء وأقوال علماء العربية قبل ابن إياز وبعده، وبيّنت ما أصاب فيه ابن إياز في هذه المآخذ، وما لم يحالفه الصواب فيها، وجاءت خطة البحث كالآتي:

١-المقدمة. ٢- التمهيد، وفيه تعريف بالعالِمَينِ ابن إياز والمَراغي. ٣- المبحث الأول: المآخذ النحوية، وفيه ثمانية مآخذ. ٣- المبحث الثاني، المآخذ الصرفية، وفيه أربعة مآخذ. ٤- الخاتمة. ٥-فهرس المصادر والمراجع.

وكان من نتائج البحث أن الصواب كان مع ابن إياز في مآخذه على المراغي ما عدا مأخذا واحدا كان خلاف الأولى، ومنها نتيجة ظَنّية تتعلق بكون المراغي من شرّاح كتاب (الفصول الخمسون) لابن معطٍ، ولم أقف على بحث سابق في الموضوع نفسه لمآخذ ابن إياز على المَراغي في الدراسات السابقة عن ابن إياز وكتبه، والتي منها:

١- اختيارات ابن إياز البغدادي، واعتراضاته في كتابه (قواعد المطارحة)، للباحث أحمد أبو الوفا، رسالة ماجستير[١]، ولم أقف على هذه الرسالة مع بحثي عنها، لكن ما أخذه ابن إياز على عز الدين المَراغي في (قواعد المطارحة) لا تتجاوز أربعة مآخذ، منها مأخذ تكرر في كتاب (المحصول في شرح الفصول) الذي فيه جل المآخذ، وهي تسعة مآخذ كما سبق وأن ذكرت ذلك في بداية مقدمة البحث، وهي كافية -بحمد الله- لدراستها كبحث مستقل، كما أنني أظن ظنا مسامتا لليقين أن دراستي في هذا البحث للمآخذ الثلاثة على المَراغي التي في كتاب (قواعد المطارحة) مختلفة عن دراستها في هذه الرسالة العلمية إن دُرست فيها؛ لأنني لم أطلع عليها كما ذكرت.

٢- اختيارات ابن إياز البغدادي في كتابه (المحصول في شرح الفصول)، للباحث محمد شحاته الشرقاوي، رسالة دكتوراه[٢]، وبالنظر في مسائل الاختيارات في الرسالة لم أجد فيها مأخذا من مآخذ ابن إياز على المَراغي.

٣- الخلاف النحوي في كتاب (المحصول في شرح الفصول)، للباحث أحمد قاسم الزاملي، رسالة ماجستير[٣]، وبالنظر في مسائل الخلاف النحوي في الرسالة لم أجد فيها مأخذا من مآخذ ابن إياز على المَراغي.

٤- قواعد الاستدلال عند ابن إياز البغدادي من خلال كتابه (المحصول في شرح الفصول)، بحث للدكتور محمد الدرويش[٤]، ولم أجد فيه مأخذا من مآخذ ابن إياز على المَراغي.

٥- العلة النحوية في (المحصول) لابن إياز البغدادي، للباحث ساند الضمور، رسالة ماجستير[٥]، وبالنظر في مسائل العلة النحوية لم أجد فيها مأخذا من مآخذ ابن إياز على المَراغي.

٦- ابن إياز ومنهجه في التنبيهات النحوية في الجزء الأول من كتاب (المحصول في شرح الفصول)، بحث للدكتور منصور أبو شهبة[٦]، ولم أجد فيه مأخذا من مآخذ ابن إياز على المَراغي.

---

[١] جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية بالمنصورة، ٢٠٠٤م.

[٢] جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية بالمنوفية، ٢٠٠٨م.

[٣] جامعة القادسية، كلية الآداب، ٢٠١٤م.

[٤] مجلة السائل، جامعة مصراتة، ع١٤، ٢٠١٥م.

[٥] جامعة اليرموك، كلية الآداب، ٢٠١٧م.

[٦] مجلة بحوث كلية الآداب، جامعة المنوفية، مج ٣١، ع ١٢٠، ٢٠٢٠م.

وهناك من الدراسات السابقة ما كان في اعتراضات أو مآخذ لابن إياز على نحاة آخرين غير عِزّ الدين المَراغي، ومنها:

١-اعتراضات ابن إياز النحوية والصرفية في (المحصول) على ابن معط، للباحث سعيد العمري، رسالة دكتوراه[١].

٢-مآخذ ابن إياز على أبي البقاء العكبري، بحث للدكتور علي الشهري[٢].

وختاما أسأل الله أن ينفع بما كتبت ويفيد، وأن يهدينا للطريق السديد.

---

[١] الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، كلية اللغة العربية، ٢٠١٥م.

[٢] حولية كلية اللغة العربية بالزقازيق، مج١، ع٣٦، ٢٠١٦م.

التمهيد

١- التعريف بابن إياز البغدادي (٦٨١هـ)[١] .

من مشاهير علماء النحو والصرف في أواخر القرن السابع الهجري، وهو الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله أبو محمد، جمال الدين، ومن شيوخه سعد الدين سعد بن أحمد الجُذامي البيّاني الأندلسي، والتَّاج الأرموي، وسمع من ابن القبيطي جزءا ولم يحدّث به، وأجاز له الشيوخ، ولي مشيخة النحو بالمدرسة المستنصرية، وهي مدرسة ببغداد للمذاهب الأربعة على شاطئ دجلة في الضفة الشرقية من بغداد، بين جامعي الآصفة والخفافين ، بناها الخليفة المستنصر بالله العباسي عام ٦٢٥هـ، وافتتحت عام ٦٣١هـ[٢] ، ومن تلاميذه تاج الدين علي بن سنجر بن السّباك الحنفي، ونجم الدين يعقوب بن يوسف العبّادي المالكي، وعز الدين عبد العزيز بن جمعة القوّاس، وفخر الدين السّلغريّ الأمير الكاتب، وابن أخيه مجد الدين عبد الوهّاب بن يوسف بن إياز، وكان ابن إياز دَمِث الأخلاق، ذا خط حسن، ثقة فيما يكتب، وله من التصانيف (المحصول في شرح الفصول)، وهو شرح (الفصول الخمسون) لابن معط، (قواعد المطارحة)، (شرح التعريف بضروري التصريف)، و(ضروي التصريف) لابن مالك، وكلها حسنة مطبوعة، وفي حكم المفقود كتباه (الإسعاف في مسائل الخلاف)، و(مآخذ المُتْبِع) للعكبري في شرح اللمع، ومن أقول العلماء في ابن إياز ما قاله ابن رافع في (تاريخ بغداد):" وكان أوحد زمانه في النحو والتصريف"، وقال الشرف الدمياطي:" رأيته شابا في زي أولاد الأجناد، يقرأ النحو على سعد بن أحمد البيّاني"، وقال أبو حيان:" ابن إياز أبو تعاليل"، وقال ابن مكتوم:" لم أطلع له على غوامض في النحو"[٣] ، توفي ابن

---

[١] انظر ترجمته في اليماني، عبد الباقي، إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، (مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م)، ص١٠٣، الصفدي، خليل، الوافي بالوفيات، (دار إحياء التراث، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م)، ج١٢، ص٢١٢، الفيروزأبادي، محمد، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، (دار سعد الدين، دمشق، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م)، ص١٢٢، ابن تغري بردي، يوسف، المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، (الهيئة المصرية العامة للكتاب)، ج٥، ص١٥٠، السيوطي، عبد الرحمن، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، (دار الفكر، ط٢، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م)، ج١، ص٥٣٢، ابن القاضي، محمد، درّة الحجال في أسماء الرجال، (دار التراث، القاهرة، ط١، ١٣٩١هـ/١٩٧١م)ج١، ص٢٤٥، بروكلمان، كارل، تاريخ الأدب العربي، (دار المعارف، مصر،ط٥، ١٩٧٧م)، ج٥، ص١٨٥، معروف، ناجي، تاريخ علماء المستنصرية، (مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٣٧٩هـ/ ١٩٥٩م)، ص٢٥٤.

[٢] انظر معروف، ناجي، تاريخ علماء المستنصرية، ص٥.

[٣] انظر هذه الأقوال في السيوطي، عبد الرحمن، بغية الوعاة في طبقات اللغوين والنحاة، ج١، ص٥٣٢.

إياز ليلة الخميس ثالث عشر ذي الحجة عام إحدى وثمانين وستمائة، وهذا هو المعروف في تاريخ وفاته غير أن اليماني وتبعه الفيروزأبادي ذكرا أن وفاته عام أربعة وسبعين وستمائة.

٢- التعريف بعز الدين المَراغي (٦٦٠هـ)[١].

ترجمة المَراغي شحيحة في المصادر، وجاءت في بضعة أسطر فقط، وهو عِزّ الدين أبو قَرْشَت الحسن بن عبد المجيد بن الحسن بن بدل بن خطاب بن مهد[٢]، ويُعرف بسَعْفَص المَراغي النحوي، وكنيته أبو أحمد عند السيوطي، ولم يذكر له لقبا، وقَدِم المَراغي بغداد واستوطنها وتأدّب بها، وقرأ علم النحو والتصريف على سعد الدين سعد بن أحمد البيّاني، شيخ ابن إياز كما سبق، وعلى هذا يكون المَراغي وابن إياز من الأقران بدراستهم على الشيخ نفسه، وصنّف المَراغي (شرح الدرّة الألفيّة)، وهو في حكم المفقود، وشارك تلميذه أبا المعالي جلال الدين أحمد بن أحمد بن عطاء البخاري في تأليف (المنخّل في إعراب أبيات المفصل) الذي ذكر في مقدمته أنه اقترح على شيخه المَراغي أن يُملِي عليه إعراب أبيات المفصل، فأحسن الإجابة، وحرّضه على الكتابة، وسمّى الكتاب بهذا الاسم[٣]، فكان نصيب الشيخ المراغي الأعاريب التي أملاها، ونصيب تلميذه الشرح الأدبي للأبيات، من المعاني واللغات، ونقل ابن عطاء البخاري في آخر الكتاب عن شيخه المراغي قوله: "هذا آخر ما أمليته من خاطري، وعن ظهر قلبي في مطارحة أبيات المفصل على جلال البخاري، وهو المقترِح والوسيلة لهذا، وقد أَذِنتُ له بالتصرُّف في الزيادة والنقصان، وهو المخصوص بمعانيها، وشرح لغاتها، والله المستعان، وعليه التُّكلان" ثم نقل البخاري عن شيخة سنده المتصل في علم النحو والتصريف فقال:" حدّثنا الشيخ الفاضل الحسن بن عبد المجيد، ورَوى الأدب الشريف والنحو والتصريف بهذا الإسناد متصلاً إلى علي بن أبي طالب-كرم الله وجهه- قال: حدثنا المشايخ الثلاثة، تقي الدين الحسن النصيبي، ونظام الدين أبو الفتح الواسطي، وتقي الدين محمد الحصيني، قالوا جميعاً: أخبرنا محب الدين أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغدادي، ومُصدِق الكبير، قال: أنبأنا أحمد بن أحمد الخشاب البغدادي، أنبأنا أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد الجواليقي، حدثنا أبو زكريا التبريزي، أنبأنا محمد بن نصر القصباني، حدثنا ابن بَرهان الأسدي، حدثنا أبو الفتح عثمان بن حسين الموصلي الشهير بابن جني، أنبأنا الشيخ

---

[١] انظر ترجمته في ابن الفوطي، عبد الرزاق، مجمع الآداب في معجم الألقاب، (وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، إيران، ط١، ١٤١٦هـ)، ج١، ص١٢٥، السيوطي، عبد الرحمن، بغية الوعاة في طبقات اللغوين والنحاة، ج١، ص٥٣.

[٢] (ابن بدل بن خطاب بن مهد) زيادة من السيوطي، عبد الرحمن، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج١، ص٥٣.

[٣] انظر البخاري، ابن عطاء، المنخل في إعراب أبيات المفصل، (مخطوط مصور من مكتبة راغب باشا)، ل١أ، وقد حقق في رسالة دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٨هـ، وحاولت الحصول عليها ولم أستطع.

المحقق أحمد بن عبد الغفار المعروف بأبي علي الفارسي، حدثنا إبراهيم السري المكنّى بأبي بكر ابن السراج، وأبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجّاج، وعلي بن سليمان الأخفش، رَوَوا عن أبي العباس محمد بن يزيد الثمالي المعروف بالمبرّد، عن بكر بن محمد بن بقية المعروف بأبي عثمان المازني، عن أبي سعيد مسعدة المجاشعي المعروف بالأخفش، عن أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي المدعو بسيبويه، عن الأستاذ الخليل بن أحمد الفراهيدي، عن عيسى بن عمر الثقفي، عن عبد الله بن أبي أسحاق الحضرمي، عن أبي عبد الله بن ميمون الأقرَن، عن عنبسة بن معدان النّهدي، الذي يقال له: عنبسة الفيل، عن أبي الأسود الدؤلي، عن يعسوب الدين، ورضي رب العالمين، أمير المؤمنين علي بن أبي طالب–كرم الله وجهه– ورضي عن الأمة الماضين، ورحمهم أجمعين"[(١)]، وخرج المَراغي من بغداد وفارق العراق، ولعل ذلك بعد خرابها على يد التتار، واستوطن شيراز، وله رسائل وأشعار، ورَوى عنه الدمياطي قوله:

يَقُـــول الحـــبّ كـــن حَـــذِرا مـــن الواشِـــي علـــى وَجَـــل

فَـــإن الـــدَّهْر ذُو غِيَـــر وحظـــي مِنْـــك كالوَشَـــل

وقال ابن الفوطي:" وناولني مولانا نصير الدين الطوسي رسالة كتبها إليه، سنة سبعين وستمائة، أوّلها: البحر وإن لم نره فقد سمعنا خبره، سلام عليك أيها العالم الكبير، والعالم الخبير، السَّميدع النحرير، يا من هو الناصر والنّصير، نعم المولى ونعم النصير"، وهي رسالة طويلة، وتوفي المَراغي–كما ذكر ابن الفوطي– بشيراز عام ستة وستين وستمائة، ولعل التاريخ الذي في خبر الطوسي هو تاريخ مناولة الطوسي لابن الفوطي رسالة المراغي[(٢)]، ويُشكل على تاريخ وفاة المَراغي عام ستة وستين وستمائة أيضا ما ذكره تلميذه البخاري في خاتمة (المنخّل في إعراب أبيات المفصل)، بقوله:" قال مؤلف هذه النُّكات وجامعُها أبو المعالي أحمد بن أحمد بن عطاء البخاري: ما جمعت في هذا الكتاب معنى لفظ، أو فحوى نُكت، أو من الإعراب وغيرها؛ إلا سمعت من الثقات، أو نقلتُ عن كُتب الأثبات....."، ثم أردف كلامه بنقل قول شيخه المَراغي ودعا له بطول البقاء، وقوله هو:" هذا آخر ما أمليته من خاطري، وعن ظهر قلبي في مطارحة أبيات المفصل على جلال البخاري، وهو المقترِح والوسيلة لهذا، وقد أَذِنتُ له بالتصرُّف في الزيادة والنقصان، وهو المخصوص بمعانيها، وشرح لغاتها، والله المستعان، وعليه التُّكلان"، ثم قال البخاري بعد ذلك مباشرة:" وكان ختامها في سلخ ذي القعدة، سنة خمس وسبعين وستمائة"، فيفهم من هذا أن

---

(١) انظر البخاري، ابن عطاء، المنخل في إعراب أبيات المفصل، (مخطوط مصور من مكتبة راغب باشا)، ل١٩٥ب.

(٢) ذكر ذلك محقق مجمع الآداب، انظر ابن الفوطي، عبد الرزاق، مجمع الآداب في معجم الألقاب، ج١، ص١٢٧، حاشية٢.

المَراغي كان حيا عام خمسة وسبعين وستمائة، ويظهر لي أن الصحيح ما ذكره ابن الطوفي وأن المَراغي توفي عام ست وستين وستمائة، والعام الذي ذكره البخاري هو عام فراغه من كتابة كتاب (المنخّل في إعراب أبيات المفصل)، وقول شيخه الذي نقله عنه كان قبل فراغه من كتابة الكتاب، وبعد انتهائه من إملائه عليه؛ لأن شيخه أملى عليه فقط إعراب الأبيات، ثم أكمل البخاري بقية الكتاب من شرح الأبيات وغير ذلك، والفراغ من كتابة الكتاب شيء، والفراغ من الإملاء شيء آخر، وواضح من قول المراغي الذي نقله تلميذه البخاري أنه ينتهي عند قوله:"....والله المستعان وعليه التكلان" ثم عاد البخاري وأكمل كلامه الذي بدأه بقوله:" ما جمعت في هذا الكتاب...." ثم نقل قول شيخه، ثم تابع كلامه بقوله:" وكان ختامها في سلخ ذي القعدة سنة خمس وسبعين وستمائة"، وهو ختام ما جمعه في هذا الكتاب، وهناك دليل آخر يدل على أن شيخه المَراغي مات قبل انتهائه من الكتاب، وهو أنه عندما ذكر سبب تأليفه الكتاب في المقدمة دعا لشيخه بالرحمة فقال:" يقول الإمام المحقِّق الراجي إلى ربه اللطيف، أبو المعالي أحمد بن محمد بن عطاء البخاري، اقترح عليَّ مولانا وسيدنا، وملاذُنا وسندُنا، الأستاذ العالِم الفاضل المُتبحِّر الحسنُ بنُ عبدِ المجيد، المعروف بعِزِّ الدِّين المَراغي النحوي–رحمه الله– على أن يعرب أبيات المفصل مُملِيا على حسب المطارحات التي نبّه عليها حُذّاق الأدباء، وسماسرة الفضلاء على ما وصل إليه مُعنعناً إلى أبي علي الفارسي وأصحابه، متوصلاً إلى يعسوب الدين أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه الرضا، فأحسن الإجابة، وحرّضني على الكتابة، وسمّاه بكتاب المنخل في إعراب أبيات المفصل...."، وغالبا ما تُكتب مقدمة الكتاب بعد الفراغ من كتابته.

المبحث الأول

المآخذ النحوية

١- علة البناء على الكسر في اسم فعل الأمر على (فَعالِ).

قال ابن إياز:" وبُنيتْ على حركة لالتقاء الساكنين، وكانت كسرة على ما هو الأصل في ذلك، وأيضا فالفعل إذا لقيه ساكن كُسر، كقولك: اتركِ القوم، واحذرِ النوم، فأجريت مجراه، وأيضا فإنها مؤنثة، والكسرة مما يؤنث بها، نحو: ضربتِ يا هند. وقال المراغي: "ولأن تحريكها بالضم والفتح يوهم أنها معربة". قلتُ: وهذا سهو منه؛ لأن هذا هو أحد ما ذُكر في [تعليل][(١)] كون الكسر أصلا في التقاء الساكنين، ألا ترى إلى قول الجزولي: " لأنها حركة لا توهم الإعراب"، وهو قد ذَكَر ذاك وجَعَل علته وجها آخر"[(٢)].

ما جاء عن العرب فيما كان على (فَعالِ) أقسام، منها اسم فعل الأمر للمواجَه كـ(نَزالِ، وتَراكِ)، وحقه البناء على السكون؛ لأنه عَلم لفعل الأمر، وحُرِّك بالكسر تخلصا من التقاء الساكنين، وهما الألف الزائدة ولام الكلمة[(٣)]، وإنما كانت حركة البناء الكسر لعلل ثلاث ذكرها ابن إياز، وهي أن الأصل في التخلص من التقاء الساكنين التحريك بالكسر غالبا، والتشبيه بفعل الأمر في تحريكه بالكسر إذا لقيه ساكن، والتأنيث فيه يستلزم الكسر لأن (فَعالِ) مؤنثة، فحُرك بأشكل الحركات به، ومن قبلُ علّل سيبويه البناء على الكسر في اسم فعل الأمر على (فَعالِ) بالتأنيث والشبه بفعل الأمر[(٤)]، "ولم يقل سيبويه إنه كُسر لاجتماع الساكنين على ما يوجبه اجتماعهما من الكسر؛ لأنه يذهب إلى أن الساكن الأول إذا كان ألفا فالوجه فتح الساكن الثاني؛ لأن الألف قبلها فتحة، وهي أيضا أصل الفتح، فحملوا الساكن الثاني على ما قبله"[(٥)]، ووافقه الزجاج[(٦)]، ولعل السيرافي أول مَن

---

(١) ما أثبته هو الصواب كما في ابن إياز، الحسين، المحصول في شرح الفصول، رسالة دكتوراه، (جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية، ١٩٧٠م)، ج٢، ص٥٨٧، بينما الذي في الكتاب المطبوع" في بعلبك، والصواب أنه حرك بالكسر لكون الكسر...".

(٢) ابن إياز، الحسين، المحصول في شرح الفصول، (دار عمار، الأردن، ط١، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م)، ج٢، ص٧٦٢.

(٣) انظر سيبويه، عمرو، كتاب سيبويه، (دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩١م)، ج٣، ص٢٧٠، الزجاج، إبراهيم، ما ينصرف وما لا ينصرف، (مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م)، ص٩٧، ابن الشجري، هبة الله، أمالي ابن الشجري، (مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م)، ج٢، ص٣٥١.

(٤) انظر سيبويه، كتاب سيبويه، ج٣، ص٢٧٢و٢٧٤.

(٥) السيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، (دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م)، ج٤، ص٣٩.

(٦) انظر الزجاج، إبراهيم، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص٩٧.

ذكر علة الأصل في التخلص من التقاء الساكنين التحريك بالكسر[١]، وتبعه في ذلك عدد من النحاة كابن الشجري، والعكبري، وابن يعيش، وابن إياز وتلميذه ابن القوّاس[٢]، وأَخذ ابن إياز على المَراغي أنه علّل البناء على الكسر في اسم فعل الأمر على (فَعالِ) بأنه حركة لا توهم الإعراب بعكس ما لو حُرك بالضم والفتح، وحكم ابن إياز على المراغي بالسهو في هذه العلة؛ لأنها وجه من وجوه التعليل في كون التحريك بالكسر غالبا هو الأصل في التخلص من التقاء الساكنين، لا أنها علة للبناء على الكسر في اسم فعل الأمر على (فَعالِ)، فالمراغي وضع هذه العلة في غير موضعها الصحيح، وعلّل بها ما ليس متفقا معها، فحصل السهو بهذا، وما أخذه ابن إياز على المراغي في هذه العلة صحيح، وقد وضّح المبرد سبب كون التحريك بالكسر في الأسماء هو الأصل في التخلص من التقاء الساكنين بقوله: "لأنك لو فتحته لالتبس بالمنصوب غير المنصرف، وإن ضممت التبس بالمرفوع غير المنصرف، فكسرته لئلا يلتبس بالمخفوض؛ إذ كان المخفوض المعرَب يلحقه التنوين لا محالة؛ فلذلك كان الكسر اللازم لالتقاء الساكنين"[٣]، وللجزولي–كما ذكر ابن إياز– تعليل موجز حوى كلام المبرد السابق، وهو أن الكسر حركة لا توهم إعرابا، وتبعه ابن معط في ذلك[٤]، وأضاف ابن الشجري تعليلا آخر هو أن الجر لاختصاصه بالاسم، والجزم لاختصاصه بالفعل صارا نظيرين، فلما حرّكوا المجزوم للقاء ساكن، حرّكوه بأشبه الحركات بالجزم، وحملوا عليه السكون المسمّى وقفا، وزاد العكبري وجهين آخرين في كون الكسر الأصل في تحريك الساكنين[٥].

---

[١] انظر السيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج١، ص٦٣.

[٢] انظر ابن الشجري، هبة الله، أمالي ابن الشجري، ج٢، ص٣٥٣، العكبري، أبو البقاء، اللباب في علل البناء والإعراب، (مركز جمعه الماجد للثقافة والتراث، دبي، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م)، ج٢، ص٧٥، الحلبي، ابن يعيش، شرح المفصل، (دار سعد الدين، دمشق، ط١، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م)، ج٤، ص٧٩، الموصلي، ابن القواس، شرح ألفية ابن معط، (مكتبة الخريجي، الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م)، ج٢، ص١٠٢٣.

[٣] المبرد، محمد، المقتضب، (عالم الكتب، بيروت)، ج٣، ص١٧٤.

[٤] انظر الجزولي، عيسى، المقدمة الجزولية في النحو، (مطبعة أم القرى، مصر، ١٩٨٨م)، ص٢٣٤، ابن معط، يحيى، الفصول الخمسون، (عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٩٧٧م)، ص ١٦٨.

[٥] انظر ابن الشجري، هبة الله، أمالي ابن الشجري، ج٢، ص٣٧٥، العكبري، أبو البقاء، اللباب في علل البناء والإعراب، ج٢، ص٧٥.

٢- (آمين) اسم لله تعالى.

قال ابن إياز:" ونقل أبو علي في (الحلبيات): أن منهم من يجعله اسما لله تعالى منادى، أي: يا أله، قال المراغي: " وليس في أسمائه سبحانه جملة، فبَطَل هذا". قلتُ: وهذا سهو منه؛ لأنه إنما يكون جملة إذا كان اسما للفعل؛ لتحمله الضمير واستكنانه فيه، وأما إذا كان اسما له جل ثناؤه فهو مفرد، والظاهر أنه أراد أن يقول: هو مبني، وليس في أسمائه ما هو كذلك"[١].

فصّل أبو علي الفارسي القول في (آمين) مبينا نوعه من الأسماء، وحكمه الإعرابي، ولغاته الواردة فيه، ووزنه، وعربيته أو عجمته[٢]، وفي نوعه من الأسماء قولان، الأول: قول الجمهور وهو أنه اسم فعل أمر مبني وُضع موضع الدعاء، والمشهور في معناه: اللهم استجب، وقيل غير ذلك[٣]، والقول الثاني في (آمين) -كما نقل ابن إياز عن أبي علي الفارسي- أنه اسم من أسماء الله تعالى، وجاء ذلك في بعض الآثار عن عدد من الصحابة والتابعين، فذكر القرطبي أن ابن عباس رواه عن النبي[٤]، ورُوي عن أبي هريرة أيضا[٥]، وقال به هلال بن يِساف، وحكيم بن جابر، ومجاهد، وجعفر بن محمد[٦]، وحكم ابن العربي على هذا بأنه لا يصح نقله ولا ثبت قوله[٧]؛ لأن أسماء الله

---

(١) ابن إياز، الحسين، المحصول في شرح الفصول، ج٢، ص٧٦٤.

(٢) انظر الفارسي، أبو علي، المسائل الحلبيات، (دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م)، ص٩٧-١٢٠، ونقل الباقولي والسخاوي كلام الفارسي عن (أمين)، انظر الباقولي، جامع العلوم، جواهر القرآن ونتائج الصنعة، (دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٤٠هـ، ٢٠١٩م)، ج١، ص٢٥٢، السخاوي، علي، سفر السعادة وسفير الإفادة، (دار صادر، بيروت، ط٢، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م)، ج١، ص١٣٦.

(٣) انظر الفارسي، أبو علي، المسائل الحلبيات، ص٩٨، الزجاج، إبراهيم، معاني القرآن وإعرابه، (عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م)، ج١، ص٥٤، الأنباري، محمد، الزاهر في معاني كلمات الناس، (مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م)، ج١، ص٦٦، المرزوقي، أحمد، شرح الفصيح لثعلب، (جامعة الملك سعود، ط١، ١٤٣٥هـ/٢٠١٤م)، ص٣٢٣، ابن الخشاب، عبد الله، لُمعة في الكلام على لفظة آمين المستعملة في الدعاء وحكمها في العربية، (مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ع١، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م)، ص١٦٨، القرطبي، محمد، الجامع لأحكام القرآن، (مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م)، ج١، ص١٩٧.

(٤) انظر القرطبي، محمد، الجامع لأحكام القرآن، ج١، ص١٩٧.

(٥) انظر الصنعاني، عبد الرزاق، المصنَّف، (دار التأصيل، ط٢، ١٤٣٧هـ/٢٠١٣م)، ج٢، ص٣٨٩.

(٦) انظر ابن أبي شيبة، عبد الله، المصنَّف، (مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م)، ج٣، ص٤٥٠، ابن الجوزي، عبد الرحمن، زاد المسير في علم التفسير، (المكتب الإسلامي، ط١)، ج١، ص٢٢.

(٧) انظر ابن العربي، محمد، أحكام القرآن، (دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م)، ج١، ص١٢.

توقيفيّة، لا تُعرف إلا تلقّيا، ولم يرد بذلك سماع صحيح موثوق به[١]، وأما عند أهل اللغة فذهب ابن قتيبة، وثعلب، وابن خالويه إلى أن (آمين) اسم من أسماء الله تعالى منادى، ومعناه: يا أله، وأُضمر استجبْ لي؛ لأنه كلام لا يصح قوله في الصلاة، ثم حذفت (يا) النداء[٢]، وهذا القول رده أبو علي الفارسي بإثبات أن (آمين) اسم فعل أمر من وجهين[٣]، الأول: أنه جملة من جهة أنه دعاء، بدليل أن الله تعالى سمّى التأمين دعاء في كتابه، فقال تعالى لموسى وهارون θ: ﴿ لم لى لي ﴾ [يونس: ٨٩]، وإنما كان الداعي موسىν فقط، وهارونν يؤمّن على دعائه، والدعاء لا يكون باسم مفرد، ولا الأمر كذلك، بل بالجملة المستقلة، والكلام التام، فعلى هذا يكون (آمين) دعاء بمنزلة استجبْ، وفيه ضمير مرفوع على أنه فاعل، وفي سائر أسماء الأفعال الأخرى، كما كان في الأفعال التي سُميت بها، وإذا ثبت أن (آمين) جملة لم يصح أن يكون من أسماء الله تعالى، وهذه دعوى لا دليل عليها، وقامت الدلالة على فسادها، وأسماء الله تعالى مفردة، وهي على ضربين: صفة كعالم ورازق، ومصدر كالسلام والعدل، و(آمين) ليس واحدا منها، والثاني: أن (آمين) اسم مبني، كما في سائر أسماء الأفعال الأخرى، وليس في أسماء الله تعالى اسم مبني، وأخذ ابن إياز على المراغي أنه رد القول بأن (آمين) اسم من أسماء الله تعالى بكونه جملة، وليس في أسماء الله تعالى جملة، وحكم عليه بالسهو في هذا؛ وهذا الحكم صحيح من ابن إياز؛ لأن ما ذكره المراغي هو أحد وجهي إثبات أن (آمين) اسم فعل أمر، فإذا ثبت كونه اسم فعل أمر كان جملة حينئذ من وجهين كما ذكر أبو علي الفارسي، ثم يترتب على ذلك أنه ليس في أسماء الله تعالى جملة، وإنما أسماؤه مفردة سبحانه، فإذا أُريد الرد على القول بأن (أمين) اسم من أسماء الله تعالى، قيل إنه اسم مبني وليس في أسمائه تعالى اسم مبني، كما صحح ابن إياز للمراغي رده في هذا[٤]، ولا يُرد من أول الأمر بأنه ليس في أسمائه تعالى جملة؛ لأن (آمين) لا يكون جملة إلا إذا حكمنا عليه بأنه اسم فعل، وهو اسم مفرد عند القائلين بأنه من أسماء الله تعالى، وهناك رد آخر على القائلين بأن (أمين) اسم من

---

(١) انظر العكبري، أبو البقاء، التبيان في إعراب القرآن، (دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م)، ج١، ص١١.

(٢) انظر ابن قتيبة، عبد الله، تفسير غريب القرآن، (دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م)، ص١٢، الكوفي، ثعلب، مجالس ثعلب، (دار المعارف، مصر، ط٥،١٩٨٧م)، ج١، ص١٢٦، ابن خالويه، الحسين، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، (عالم الكتب، ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م)، ص٣٦.

(٣) انظرهما في الفارسي، أبو علي، المسائل الحلبيات، ص٩٨و١٠٠و١٠١.

(٤) وهو رد ابن يعيش أيضا، انظر الحلبي، ابن يعيش، شرح المفصل، ج٤، ص٥٢.

أسماء الله تعالى منادى، وهو أنه لو كان كذلك لبُني على الضم؛ لأنه منادى معرفة أو مقصود، وإنما فُتحت نون (آمين) لسكونها وسكون الياء التي قبلها، قاله أبو بكر الأنباري[١]،

ورده ابن خالويه واللبلي بأن هذا لا يلزم[٢]؛ لأن اسم الفعل لا يتصرف تصرف الأسماء في الإعراب والتثنية والجمع، وعلى هذا فلا يلزم الإعراب في (آمين) منادى، وهذا صحيح، وقد نوديت بعض المبنيات، كالضمائر، وأسماء الإشارة، وكأن ابن خالويه بكلامه هذا في (شرح الفصيح) يرى أن (آمين) اسم فعل، وقد سبق قوله في (إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم) أنه اسم من أسماء الله تعالى، وبعد أن ردّ أبو علي الفارسي القول بأن (آمين) اسم من أسماء الله تعالى تأوّله بأنه يمكن أن يكون كذلك لمّا تضمن الضمير المصروف إلى الله تعالى، لا أنه اسم لله تعالى دون الضمير كما في عالم، ورازق ونحوها، وإذا احتَمل هذا لم يكن حجة قول القائلين أن (آمين) لوحده اسم لله تعالى، وهذا تأويل بعيد من الفارسي.

٣- وَصْف العَلم غير المُشترَك.

قال ابن إياز:" والعَلم يُوصف، ولا يُوصف به، أما وصفه فلوقع الشَرِكة فيه، وقال أبو الفتح:" لا يُوصف العَلم الذي لا شَرِكة فيه كالفرزدق"، قال المراغي:" وهذا سهو منه؛ لأن الصفة قد تكون على سبيل التأكيد، ولأن (الله) سبحانه وتعالى لم يُسمّ أحد بهذا الاسم مع أنه قد وُصِف، فجواز وصفه مع عدم وصف الفرزدق غَباوة، وقلة فطنة ودين. أقول: مُراد أبي الفتح أنه لا يُوصف العَلم الذي لا شَرِكة فيه بوصف فارق، وأما على طريق التأكيد فيجوز، وأما وصف اسم (الله) تعالى فإنه للثناء والمدح، لا لإزالة الاشتراك، فأي شيء يلزم على ذلك من قلة الدِّين؟! والمراغي توهّم غيرَ ما ذكرتُه"[٣].

الأصل في المعارف ألا تُوصف؛ لأنها وُضعت في أول أحوالها للدلالة على معيّن لا يشاركه فيه غيره، والعَلم اللفظ المعلّق على المسمى، فصار ذلك اللفظ علامة له ينفرد بها عن جنسه، فلا

---

[١] انظر قول أبي بكر الأنباري في الأزهري، أبو منصور، تهذيب اللغة، (الدار المصرية للتأليف والترجمة)، (أمن)، ج١٥، ص ٣٦٨، ابن خالويه، الحسين، شرح الفصيح، (مركز البحوث والتواصل المعرفي، الرياض، ط١، ١٤٣٨هـ/٢٠١٧م)، ص٣٩٢، ابن الجوزي، عبد الرحمن، زاد المسير في علم التفسير، ج١، ص٢٢، العكبري، أبو البقاء، التبيان في إعراب القرآن، ج١، ص١١.

[٢] انظر ابن خالويه، الحسين، شرح الفصيح، ص٣٩٢، اللبلي، أحمد، لباب تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح، (جامعة أم القرى، ط١، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م)، ص٤٢٦.

[٣] ابن إياز، الحسين، المحصول في شرح الفصول، ج٢، ص٨٦٥.

يشركه فيه غيره، فتعرّف بذلك، وهذا أصل وضع العَلم[١]، ولهذا كان وصف العَلم –كما يقول ابن جني– "جارٍ مجرى نقض الغرض، وذلك أن العَلم إنما وُضع ليُغني عن الأوصاف الكثيرة؛ ألا ترى أنك إذا قلت: قال الحسن في هذه المسألة كذا، فقد استغنيت بقولك: (الحسن)، عن قولك: الرجل الفقيه القاضي العالم الزاهد البصري الذي كان من حاله كذا ومن أمره كذا، فلما قلت: (الحسن) أغناك عن جميع ذلك، فإذا وُصف العلم فلأنه كثُر المسمّون به، فدخله اللبس فيما بعد؛ فلذلك وُصف، ألا ترى أن ما كان من الأعلام لا شريك له في العلمية فإنه لا يُوصف، وذلك كقولنا: الفرزدق، فإنه لا يُوصف فيقال: التميمي، ولا نحو ذلك؛ لأنه لم يُسمّ به أحد غيره، وإذا ذكرته باسمه الذي هو (همّام) جاز وصفه، فقلت: همام بن غالب؛ لأن (هماما) شُورك فيه، فجاز لذلك لحاق الوصف له، فإن قلت: فقد يكثر في الأنساب وصف كثير من الأعلام التي لا شَرِكة فيها؛ نحو قولهم: فلان بن يَشجُب بن يَعرُب بن قحطان، ونظائره كثيرة، قيل: ليس الغرض إلا التّنقُل به، والتّصعُد إلى فوق، وإعلام السامع وجه النسب، وأن فلانا اسم أبيه كذا، واسم جده كذا، واسم أبي جده كذا، فإنما البُغية بذلك استمرار النسب، وذكر الآباء شيئا فشيئا على توالٍ، وعلى هذا يجوز أيضا أن يقال: الفرزدق بن غالب، فأما على التخليص والتخصيص فلا"[٢]، وواضح من كلام ابن جني أنه أراد أن العلم الموصوف نوعان: العلم المشترك الذي يوصف لإزالة اللبس والاشتراك، والعلم الخاص غير المشترَك الذي لا يوصف لإزالة اللبس أو الاشتراك، أو التخصيص أو التخليص، وفَهِم المراغي أن ابن جني أراد أن العَلم الخاص غير المشترَك لا يجوز وصفه إطلاقا كالفرزدق، وحكم عليه بالسهو في هذا، ورد عليه بأن اسم (الله) تعالى خاص به ومع ذلك وُصف، وعدّ المراغي جواز وصف اسم الله تعالى مع عدم جواز وصف الفرزدق غباوة، وقلة فطنة ودين من ابن جني، وهذا تشنيع وغِلظة من المراغي، ووصف بما لا يليق بين الناس بله العلماء، والحق أن المراغي هو الذي لم يفهم مراد ابن جني، وتوّهم غير ما أراد، ورد عليه ابن إياز في هذا وبيّن أنه مراد ابن جني أن العَلم الذي لا شَرِكة فيه لا يوصف بوصف فارق، وأما على طريق التأكيد فيجوز، ووصف اسم (الله) تعالى إنما يكون للثناء والمدح، لا لإزالة الاشتراك، وإذا اتضح المراد وبان المقصود فأي شيء يلزم على ذلك من قلة الدِّين؟! وقد أوضح النحاة أن الصفات نوعان، نوع تأتي فيه الصفة لبيان وتوضيح موصوف بإزالة اشتراك عارض بينه وبين موصوف آخر، وهذا هو الأصل في الصفة، والنوع الآخر تأتي فيه الصفة على غير وجه البيان لِمَا قبلها،

---

[١] انظر الوراق، محمد، علل النحو، (مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٠ه/١٩٩٩م)، ص٣٨٠، ابن الخشاب، عبد الله، المرتجل في شرح الجمل، (دمشق، ١٣٩٢ه/١٩٧٢م)، ص٢٨٧.

[٢] ابن جني، عثمان، الخصائص، (دار الكتاب العربي، بيروت)، ج٣، ص٢٣٨.

ولا يراد بها إزالة الاشتراك، فتجيء لمجرد الثناء والمدح، ومن ذلك صفات البارئ سبحانه كـ(العالِم) و(القادر)، وليس المراد فصله من شريك الله –تعالى عن ذلك– وإنما الثناء عليه سبحانه بما فيه على جهة الإخبار عن نفسه، وتنبيه العباد عليها وتعبدهم بها؛ لأنه عز وجل ليس كمثله شيء، ولا يحتاج إلى الصفات إيضاحا وبيانا له من غيره كما يحتاج غيره، وقد تجيء الصفة للذم من غير إرادة الفصل من شريك غير متصف بها، وقد تجيء الصفة للتأكيد من غير تفرقة بين مشتركين، والتأكيد ليس فيه زيادة معنى سوى أن مدلول الصفة استُفيد مما في الموصوف، فصار ذكره في الصفة كالتكرار[(١)]، وزعم صدر الأفاضل أن هذه المعاني الثلاثة التي يوصف بها لغير التفرقة بين المشتركين لا تخلو من ملاحظة ما هي عليه في الأصل، وهو التفرقة بين مشتركين في الاسم، إذ يمكن تخيّل التفرقة فيها، كأنك تتوهم أن ههنا ما يشارك الموصوف فتصفه للتفرقة، ثم تتوهم فتزيد وصفا آخر وهكذا[(٢)]، وضعّف ذلك ابن فلاح؛ لأن هذه المعاني الثلاثة لا يتحقق فيها لا واقعا ولا عقلا التفرقة لعدم الاشتراك[(٣)].

٤- إفادة (قد) التحقيق مع المستقبل.

قال ابن إياز:" وقوله: "وقد يضاف" فيه نظر؛ لأن (قد) مع المستقبل تفيد التقليل، وهذا العدد المذكور لا يضاف في الأَشْهر إلا إلى القليل، فكيف يُقلِّل؟ نعم، قد جاءت معه للتحقيق في قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾[النور: ٦٤]، فيحمل كلامه على ذلك، والمراغي غلّطه فيه"[(٤)].

(قد) الحرفية مختصة بالفعل الخبري، وتدخل على الماضي المتصرف المثبت، وعلى المضارع

---

(١) انظر الزجاجي، عبد الرحمن، اشتقاق أسماء الله، (مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م)، ص٢٧٥، السيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج٢، ص٣٤٥، العكبري، ابن برهان، شرح اللمع، (الكويت، ط١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م) ج١، ص٢٠٥، البطليوسي، ابن السيد، رسائل في اللغة، (مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م) ص٢٤٧، الحلبي، ابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، ص٨٧، ابن فلاح، منصور، المغني في النحو، القسم الثاني، من أول المنصوبات إلى نهاية باب التوابع، رسالة دكتوراه، (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٨هـ)، ص١١١٣.

(٢) انظر الخوارزمي، صدر الأفاضل، التخمير، (دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٠م) ج٢، ص٨٨.

(٣) انظر ابن فلاح، منصور، المغني في النحو، القسم الثاني، من أول المنصوبات إلى نهاية باب التوابع، رسالة دكتوراه، ص١١١٦.

(٤) ابن إياز، الحسين، المحصول في شرح الفصول، ج٢، ص٩٢٠.

المجرد من الناصب والجازم وحرف التنفيس[١]، وتفيد مع المضارع أحد أربعة معان هي[٢]:

١- التوقّع، وهو الكثير فيها عند المالقي[٣]، نحو قد يقدم الغائب اليوم، إذا كنت تتوقع قدومه، ويرى ابن هشام أنها لا تفيد التوقّع أصلا؛ لأن التوقّع مستفاد بدون (قد)، إذ الظاهر من حال المخبِر عن مستقبل أنه متوقِّع له[٤].

٢- التقليل، وهو الغالب عليها عند ابن إياز، وقليل عند المالقي[٥]، وذكر ابن إياز أن التقليل يكون في وقوع الفعل، أو في متعلِّقه، فالأول كقولهم في المثل: قد يصدق الكذوب، والثاني كقوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور: ٦٤]، والمعنى: أقل معلوماته -سبحانه- ما أنتم عليه[٦]، وقال الأندلسي إن (قد) في الآية للتحقيق، ونقله عنه ابن إياز[٧]، وقال به المرادي وابن هشام[٨]، بل قال به ابن إياز أيضا كما سيأتي في المعنى الرابع لـ(قد).

---

(١) انظر المرادي، الحسن، الجنى الداني في حروف المعاني، (دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٤٠٣ه/١٩٨٣م)، ص٢٥٤، الأنصاري، ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (دار اللباب، تركيا، ط٣، ١٤٤٠ه/٢٠١٩م) ص ٢٣٥.

(٢) انظر معاني (قد) في الرماني، علي، معاني الحروف، (دار الشروق، جدة، ط٢، ١٤٠١ه/١٩٨١م)، ص ٩٩، المالقي، أحمد، رصف المباني في شرح حروف المعاني، (مجمع اللغة العربية بدمشق، ط١)، ص ٣٩٢، المرادي، الحسن، الجنى الداني في حروف المعاني، ص٢٥٦، الأنصاري، ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص ٢٣٦.

(٣) انظر المالقي، أحمد، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص٣٩٢.

(٤) انظر الأنصاري، ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص٢٣٦.

(٥) انظر ابن إياز، الحسين، المحصول في شرح الفصول، ج٢، ص١٠٧٠، المالقي، أحمد، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص٣٩٢.

(٦) انظر ابن إياز، الحسين، المحصول في شرح الفصول، ج١، ص٤٧.

(٧) انظر الأندلسي، القاسم، المباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية، من أول الكتاب إلى باب النعت، رسالة ماجستير، (جامعة البعث، سوريا، ٢٠١٢م)، ص١٧٤، البغدادي، ابن إياز، المحصول في شرح الفصول، ج١، ص٤٧.

(٨) انظر المرادي، الحسن، الجنى الداني في حروف المعاني، ص٢٥٧، الأنصاري، ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص٢٣٨.

٣- التكثير، ذكره ابن إياز وغيره[١]، وهو معنى غريب عند المرادي، وذكر أن هذا المعنى استُنبِط[٢] من كلام سيبويه حين قال:" وتكون (قد) بمنزلة (ربّما) قال الشاعر الهذلي:

قَـــدْ أَتـــرُكُ القِـــرْنَ مُصـــفَرّا أَنَاملُـــهُ كـــأنَّ أثوابَـــهُ مُجَّـــتْ بِفِرْصَـــادِ[٣]

كأنه قال: (ربّما)[٤] "، فتشبيهه (قد) بـ(ربّما) يدل على أنها للتكثير، وعكس ذلك بعضهم، كالمالقي الذي يرى أنها في البيت للتقليل[٥]؛ لأن (ربّما) تفيد التقليل عند مَن يقول بذلك، وجعل الزمخشري من التكثير قوله تعالى: ﴿ قَدۡ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجۡهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِۖ ﴾ [البقرة: ١٤٤]، أي: ربّما نرى، ومعناه كثرة الرؤية، ثم استشهد ببيت الكتاب[٦]، و(قد) في الآية للتحقيق عند الرضي[٧].

٤- التحقيق، وهو قليل عند المالقي[٨]، ومنه قوله تعالى: ﴿قَدۡ يَعۡلَمُ مَآ أَنتُمۡ عَلَيۡهِ﴾ [النور: ٦٤]، و(قد) في الآية لتوكيد العلم عند الزمخشري[٩]، والتأكيد معنى عام لـ(قد) عند الزجاجي[١٠]، وسبق أنها في الآية للتقليل عند ابن إياز، والأظهر أنها للتحقيق كما عند الأندلسي، والمرادي، وابن هشام كما سبق في المعنى الثاني لـ(قد)، ، وقال بمعنى التحقيق لـ(قد) في الآية ابن إياز في ثلاثة مواطن من شرحه لكلام ابن معط، وحَمَل كلامه في (قد) على معنى التحقيق، ولو كانت (قد) فيه

---

[١] انظر ابن إياز، الحسين، المحصول في شرح الفصول، ج١، ص٤٨، الاستراباذي، رضي الدين، شرح الرضي على الكافية، (جامعة قاريونس، بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م)، ج٤، ص٤٤٥.

[٢] انظر المرادي، الحسن، الجنى الداني في حروف المعاني، ص٢٥٨.

[٣] من البسيط، ولم يره البغدادي في أشعار الهذليين برواية السكري، وهو لعُبيد بن الأبرص، انظر الأبرص، عبيد، ديوان، (دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م)، ص٥٦، البغدادي، عبد القادر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، (مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م)، ج١١، ص٢٥٦و٢٦١.

[٤] سيبويه، عمرو، كتاب سيبويه، ج٤، ص٢٢٤.

[٥] انظر المالقي، أحمد، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص٣٩٢.

[٦] انظر الزمخشري، محمود، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل(دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م)، ج١، ص٢٠٠.

[٧] انظر الاستراباذي، رضي الدين، شرح الرضي على الكافية، ج٤، ص٤٤٥.

[٨] انظر المالقي، أحمد، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص٣٩٢.

[٩] انظر الزمخشري، محمود، الكشاف، ج٣، ص٢٥٣.

[١٠] انظر الزجاجي، عبد الرحمن، معاني الحروف، (مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م)، ص١٣.

تفيد التقليل لَمَا حسُن كلامه[١]، ومنها هذا الموطن الذي غلّط فيه المراغي ابن معط حينما تكلّم عن حكم العدد الآحاد من ثلاثة إلى عشرة وأنه "قد يضاف إلى جمع قلة إن أمكن[٢] "، وأخذ ذلك ابن إياز على ابن معط أيضا؛ لأن (قد) تفيد التقليل، وهذا العدد من الثلاثة إلى العشرة إنما يضاف في الأشهر إلى جمع القلة، فكيف يقلّل ابن معط حكما مشهورا كثيرا؟ غير أن ابن إياز حَمَل معنى (قد) في كلام ابن معط على التحقيق لا التقليل، وهذا أولى من تغليط ابن معط كما فعل المراغي، وللرضي رأي في معنى (قد) أراه حسنا، وهو أن (قد) مع المضارع لا بد فيه من معنى التحقيق، ثم ينضاف إليه في بعض المواضع معنى آخر من التقليل وهو الأغلب، أو التكثير، أو يكون المعنى التحقيق فقط مجردا عن معنى آخر[٣]، وعلى هذا يكون أحد المعاني أظهر من غيره في بعض المواضع.

٥- علة منع تركيب الأعداد المعطوفة.

قال ابن إياز بعد ذِكر علة تركيب الأعداد المركبة:" لو قلت: اشتريت هذا بخمسة وعشرة لتوهّم السامع أنك اشتريته مرة بخمسة، وأخرى بعشرة، فحذفوا الواو وركّبوا،؛ ليدل ذلك على أنه اشتراه بالمجموع، ولم يُفعل ذلك في أحد وعشرين وأخواته؛ لأن المجموع بالواو والنون لا يركّب، ولبعد اللَّبس في اشْتِراء الشيء بخمسة ثم بعشرين، وهذا ضعيف؛ لتفاوت البدل أولا وآخِرا، ولقولك: لا مسلمِينَ عندك، وقال المراغي: "إنما لم يُبنَ عندي؛ لأن العدد يعتقِب عليه العوامل، فلو بُني للزمه الياء، فكنت تقول: خمسة عشرين، فكان يبطُل دلالة الرفع، ودلالة الجمع". انتهى كلامه، وما قدّمناه يفسده"[٤].

من أقسام العدد المعطوف، وهو العقود المعطوفة على النَّيِّف من واحد وعشرين وتسعة وتسعين وما بينهما[٥]، والعدد المعطوف لا يدخله التركيب كما في العدد المركّب، وقد علّل ابن إياز لذلك بثلاثة تعليلات هي:

---

[١] انظر ابن إياز، الحسين، المحصول في شرح الفصول، ج١، ص٤٤٥، وج٢، ص٩٢٠ و١٠٧٠.

[٢] ابن معط، يحيى، الفصول الخمسون، ص٢٤٠.

[٣] انظر الاستراباذي، رضي الدين، شرح الرضي على الكافية، ج٤، ٤٤٤ و٤٤٥.

[٤] ابن إياز، الحسين، المحصول في شرح الفصول، ج٢، ص٩٢١.

[٥] انظر ابن عصفور، علي، شرح جمل الزجاجي، (وزارة الأوقاف، بغداد، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م) ج٢، ص٢٩، الأندلسي، أبو حيان، التذييل والتكميل لكتاب التسهيل، (دار كنوز إشبيليا، الرياض، ط١، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م)، ج٩، ص٣١٠.

١- أن المجموع بالواو والنون لا يركّب، وعلة ذلك أن التركيب يختص بالمفردات دون الجموع؛ لخفة المفردات وثِقَل الجموع، والعشرون إلى التسعين جارية مجرى جمع السلامة[١]، فلم يركّبوا العدد المعطوف لأنهم لم يجدوا له نظيرا في المركبات، ولا يحفظ من كلامهم اسمان مركبان واحدهما جمع، نحو :زيد عَمرِينَ[٢].

٢- انتفاء التوهم واللبس في توزيع العدد المعطوف على دفعتين أو صفقتين، إذ لا يتصور وقوع التوهم واللبس عند المخاطب في الثمن لو قيل: اشتريت هذا بخمسة وعشرين؛ لأنه قلّما يتفاوت حكم الثمن حتى يعطى مرة بخمسة، ومرة أخرى بعشرين، وما زاد على العشرين من العقود كالثلاثين والأربعين فالتباين أفحش، واللبس أبعد، بعكس العدد المركب لو كان بالعطف كما هو أصله في مثل قولك: اشتريت هذا بخمسة وعشرة، لاحتمال الكلام معنيين: أحدهما الشراء بمجموع العددين، فتكون الواو جامعة، والآخر الشراء على دفعتين أو صفقتين مرة بخمسة وأخرى بعشرة، فتكون الواو عاطفة لا جامعة، فركّبوا العدد وحذفوا حرف العطف ليرفعوا اللبس بزوال الاحتمال الثاني، والنص على المعنى الأول الذي لا يحتمل غيره[٣].

٣- أن التركيب يوجب البناء، ولا يكون جمع السلامة مبنيا إلا في موضع يحكم فيه للبناء بحكم الإعراب في الاتباع على اللفظ، كما في باب (لا) النافية للجنس في مثل قولك: لا مسلِمينَ عندك، وفي باب النداء في مثل قولك: يا مسلمون[٤]، وعلل المراغي عدم التركيب في العدد المعطوف بأنه يأتي بعد العوامل فلو رُكّب لبُني، وإذا بُني لزمه الياء، فيقال: خمسةَ عشرين، فيبطل بذلك دلالة الرفع، ودلالة الجمع، وتعليل المراغي حكم عليه ابن إياز بالفساد، بدليل ما ذكره من التعليلات الثلاثة، ويُفسد تعليل المراغي أيضا بأنه "لا يصح أن يُبنى النَّيِّف مع العشرين؛ لأنه معرب، ولا

---

[١] انظر الحلبي، ابن يعيش، شرح المفصل، ج٤، ص١٨٠، ابن فلاح، منصور، المغني في النحو، القسم الأخير، من باب المبنيّات إلى نهاية الكتاب، رسالة دكتوراه، (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٥هـ)، ص٤٣٠.

[٢] انظر المبرد، محمد، المقتضب، ج٢، ص١٦٧، الأندلسي، أبو حيان، التذييل والتكميل لكتاب التسهيل، ج٩، ص٣١٣.

[٣] انظر الحلبي، ابن يعيش، شرح المفصل، ج٤، ص١٨٠، ابن فلاح، منصور، المغني في النحو، القسم الأخير، من باب المبنيّات إلى نهاية الكتاب، رسالة دكتوراه، ص٤٣٠، الأندلسي، أبو حيان، التذييل والتكميل لكتاب التسهيل، ج٩، ص٣١٣.

[٤] انظر الأندلسي، أبو حيان، التذييل والتكميل لكتاب التسهيل، ج٩، ص٣٢٠و ٣٢١.

يصح أن يُبنى اسم مع اسم وأحدهما معرب، ولم يقع الآخر موضع شيء منه، كوقوع (عشر) في موضع النون من (اثني عشر)"[١].

٦- تقوية بناء اسم الزمان المضاف للفعل المضارع.

قال ابن إياز:" ابن السراج قوّى البناء مع الماضي، وضعّفه مع المضارع، ونقل المَراغي عن الكوفيين عكس ذلك، وهو نقل غريب لم أقف عليه، وأصولهم تناقضه؛ لأن الفعل المضارع عندهم معرب بالأصالة كالأسماء، والبصري مع أنه يرى ضعف بناء المضاف إليه، لكن جوّز ذلك لأن أصله البناء، والكوفي لا أصل له عنده في البناء، فكيف يُرجِّح البناء معه؟"[٢].

تضاف اسماء الزمان المبهمة إلى الأفعال؛ لأن الأفعال تدل على الزمان بصيغتها، فهو كإضافة بعض إلى كل؛ ولأنها تضاف إلى المصادر، والفعل يدل عليه مصدره، فالإضافة في اللفظ إلى الفعل، وفي المعنى إلى المصدر، نحو هذا يومَ قام زيد، وهذا يومُ يقومُ زيد، والمعني: هذا يوم قيام زيد[٣]، والمضاف يكتسب البناء من المضاف إليه المبني عند إضافته إلى فعل ماض أو اسم مبني؛ لأنه أُضيف إلى مبني، فأجري مجراه، ويجوز إعرابه على الأصل؛ لأن الظرف متمكن في نفسه، فوجب أن يبقى على حال تمكنه[٤]، والمختار البناء، وعلته التناسب عند البصريين، وعند ابن مالك شبه الظرف بحرف الشرط في جعل الجملة التي تليه مفتقرة إليه وإلى غيره[٥]، وإن

---

[١] السيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج٢، ص٩٣.

[٢] انظر ابن إياز، الحسين، قواعد المطارحة، (مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م)، ص٤٤.

[٣] انظر سيبويه، عمرو، كتاب سيبويه، ج٣، ص١١٧، ابن السراج، محمد، الأصول في النحو، (مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م)، ج٢، ص١١، السيرافي، أبوسعيد، شرح كتاب سيبويه، ج١، ص٤٤، الوراق، محمد، علل النحو، ص١٤٦ و٤٤٤.

[٤] انظر الوراق، محمد، علل النحو، ص٤٤٥، الصيمري، عبد الله، التبصرة والتذكرة، (جامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٢/١٩٨٢)، ج١، ص٢٩٣، العكبري، ابن برهان، شرح اللمع، ج١، ص١٩٥، الباقولي، جامع العلوم، شرح اللمع، (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤١١هـ/١٩٩١م)، ص٥٣٩ و٥٤١، الاستراباذي، الرضي، شرح الرضي على الكافية، ج٣، ص١٨١، الأندلسي، أبو حيان، منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، (عالم الكتب الحديث، الأردن، ط١، ٢٠١٥م)، ج٣، ص١٠١١.

[٥] انظر ابن مالك، محمد، شرح التسهيل، (هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م)، ج٣، ص٢٥٧.

أضيف إلى فعل مضارع فالواجب عند البصريين إعرابه؛ لإضافته إلى متمكن بالإعراب، وضَعْف علة البناء[١].

وجوّز الكوفيون البناء نظرا إلى الأصل في الفعل وهو البناء[٢]، وذكر ابن الدهان والرضي أن بعض البصريين يجيز البناء أيضا اعتبارا بالعلة الضعيفة[٣]، ومنهم الأخفش، والفارسي، والورّاق[٤]، ومال إليه السيرافي كما يقول الشاطبي[٥]؛ ولذا كانت عبارة ابن إياز في كتابه (المحصول) صائبة حين جعل المشهور عند البصريين إعراب الزمان المضاف للمضارع[٦]، ونقل ابن إياز –كما سبق– عن ابن السراج أنه قوّى البناء مع الماضي، وضعّفه مع المضارع، ونص كلام ابن السراج": فإذا أضفت إلى فعل معرَب، فإعراب الاسم عندي هو الحسن، تقول: هذا يوم يقوُم زيد، وقوم يفتحون (يوم)، وإذا أضفته إلى فعل مبني جاز إعرابه وبناؤه على الفتح، وأن يُبنى مع المبني أحسن

---

[١] انظر المبرد، محمد، الكامل في اللغة والأدب، (مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م)، ج١، ص٢٤٠، الزجاج، إبراهيم، معاني القرآن وإعرابه، ج٢، ص٢٢٤، النحاس، أبو جعفر، إعراب القرآن، (عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م)، ج١، ص٥٣، الاستراباذي، رضي الدين، شرح الرضي على الكافية، ج٣، ص١٨١، الأندلسي، أبو حيان، منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، ج٣، ص١٠١٢، الشاطبي، إبراهيم، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، (جامعة أم القرى، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م)، ج٤، ص٨٣.

[٢] انظر الفراء، يحيى، معاني القرآن، (دار السرور، بيروت)، ج١، ص٣٢٦، ابن السراج، محمد، في الأصول في النحو، ج٢، ص١١، ابن مالك، محمد، شرح التسهيل، ج٣، ص٢٥٥، الأندلسي، أبو حيان، منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، ج٣، ص١٠١٢، الشاطبي، إبراهيم، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ج٤، ص٨٣، الزبيدي، عبد اللطيف، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، (عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م)، ص٧٢.

[٣] انظر ابن الدهان، سعيد، الغرة في شرح اللمع، (دار التدمرية، الرياض، ط١، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م)، ج١، ص٣٠٥، الاستراباذي، رضي الدين، شرح الرضي على الكافية، ج٣، ص١٨١.

[٤] انظر رأي الأخفش والفارسي في الأزهري، خالد، التصريح بمضمون التوضيح، (الزهراء للإعلام، مصر، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م)، ج٣، ص١٦٣ و١٦٥، ورأي الوراق، محمد، في علل النحو، ص٤٤٥.

[٥] انظر السيرافي، أبوسعيد، في شرح كتاب سيبويه، ج١، ص١٢٤، الشاطبي، إبراهيم، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ج٤، ص٨٣.

[٦] انظر ابن إياز، الحسين، المحصول في شرح الفصول، ج١، ص٢٤٩.

عندي من أن يبنى مع المعرَب"[١]، فابن السراج مع جمهور البصريين في هذا، ولكن المراغي-كما ذكر ابن إياز- نقل عن الكوفيين عَكَس ما ذكره ابن السراج من تضعيف البناء مع المضارع، وهو تقوية البناء معه، وحَكَم ابن إياز على هذا النقل بالغرابة وعدم الوقوف عليه، وهو كما قال، وبأنه يناقض أصول الكوفيين في حُكْم المضارع عندهم وأنه معرَب بالأصالة كالأسماء ولا حظ له في البناء أصلا[٢]، فكيف يقوَي بناء اسم الزمان المضاف إليه؟ نعم لو كانت تقوية البناء على مذهب البصريين لكان له أصل ومناسبة؛ لأن الأصل في الأفعال عندهم البناء، فناسب بناء الزمان المضاف للمضارع مع ضعفه عندهم لأنه خلاف الأولى، وهنا ملحوظتان أولهما: أن ابن إياز في كتابه (المحصول) علّل للكوفيين جواز بناء اسم الزمان المضاف للمضارع بقوله": وجوّز الكوفيون بناءه نظرا إلى الأصل، وهو البناء، على أن الأولى عندهم فيه الإعراب"، فناقض نفسه هنا بما احتجّ به في ردّ تقوية الكوفيين لبناء اسم الزمان المضاف للمضارع بمخالفة أصولهم في أن المضارع معرَب أصالة، ولا حظ له من البناء عندهم، وثانيهما: ذكر أبو حيان أن صاحب (البسيط) قد خلّط في النقل في هذه المسألة، فقال:" إن كانت -يعني الجملة- بغير سابك فإن كان ماضيا فاتّفق الكوفيون والبصريون على بنائه؛ لأنه مضاف إلى غير متمكن، فكان حُكمُه حُكمَه؛ ولأنه معه كالشيء الواحد، فصار كخمسةَ عشرَ، وإن كان مضافا إلى مضارع فالكوفيون يبنونه ليس إلا؛ لأنه غير متمكن، والبصريون يجوّزون الوجهين، ويفرّقون بينه وبين الماضي؛ لأن المضارع معرَب بالشّبه، فلم يَقوَ في عدم التمكن بمنزلة إذ أضيف إلى السابك؛ إذ بوجوده ضعُف تأويل الفعل، واحتّجوا بقوله تعالى: :﴿هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ﴾ [المائدة:١١٩]، رفعا ونصبا، و﴿يَوۡمَ لَا تَمۡلِكُ نَفۡسٞ لِّنَفۡسٖ شَيۡـٔٗا﴾ [الانفطار:١٩] ...."، وعلّق أبو حيان على كلام ابن العلج بقوله:" فظاهر قوله:" وإن كان ماضيا فاتّفق الكوفيون والبصريون على بنائه"، وكونه اقتصر على البناء أنه لا يجوز إعرابه، والنقل عنهم أنهم يجيزون فيه الإعراب والبناء، ونقلُه في المضاف إلى مضارع معكوس، الكوفيون يجوّزون الوجهين، والبصريون يحتّمون الإعراب...."[٣] ، ولولا أن أبا حيان قد

---

[١] ابن السراج، محمد، الأصول في النحو، ج٢، ص١١، وانظر ابن الدهان، سعيد، الغرة في شرح اللمع، ج١، ص٣٠٤.

[٢] انظر الزجاجي، عبد الرحمن، الإيضاح في علل النحو (دار النفائس، بيروت، ط٦، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م)، ص٧٨ و٨٠.

[٣] انظر الأندلسي، أبو حيان، التذييل والتكميل لكتاب التسهيل، ج١٢، ص١٠٥ و١٠٦.

حكم على ما ذكره صاحب (البسيط) بالتخليط وعَكسِه حُكم الكوفيين والبصريين في المسألة لقلت إن ما نقله المراغي عن الكوفيين صحيح.

٧- جواز الاقتصار على أحد مفعولي (ظن وأخواتها).

قال ابن إياز:" فأما تعدّيها إلى مفعولين فلتوقّف عقليّتِها على منسوب ومنسوب إليه، وأما امتناع الاقتصار فلأنها داخلة على المبتدأ والخبر، وأحدهما لا يستغني عن الآخر، ألا ترى أنك لو قلت: ظننتُ زيدا، لم يُعلم مُتعلَّق الظن، ولو قلت: ظننتُ قائما، لم يُعلم صاحبه، وهذا ضعيف، ونقل المَراغي عن أبي علي جواز الاقتصار، وكان مُتّهَما في نَقْلِه"[(١)].

عقد سيبويه بابا في (الكتاب) عنوانه: هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين، وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر[(٢)]، وهذا خاص بأفعال القلوب التي تتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وكما لا بدّ من المبتدأ للخبر، لم يكن بدّ للمفعول الأول من المفعول الثاني[(٣)]، و" لا بدّ من ذكر الأول ليُعلم صاحب القصة المشكوك فيها أو المتيقّنة، ولا بدّ من ذكر الثاني؛ لأنه المعتمد عليه في اليقين أو الشك، كما هو المستفاد قبل دخول هذا الأفعال"[(٤)]، فبَان أن الفائدة لا بد منها فيهما؛ لذا لا يجوز الاقتصار على أحدهما، وضعّف ابن إياز علة عدم الجواز في ذلك؛ لأن المبتدأ والخبر ورد حذف كل منهما لوحده وحذفهما معا في أماكن، فإذا جاز حذف أحدهما وهو مرفوع فلأن يجوز ذلك فيه وهو منصوب أولى وهو بصورة الفَضْلَة، والحذف إنما يجوز إذا عُرف المحذوف لقرينة لفظية أو معنوية، وحينئذ لا يبقى لبس، ونقل ابن إياز عن بعض المتأخرين أنه لم يجُز حذف أحد المفعولين لأنهما في قوة مفعول واحد، فإذا قلت: ظننت زيدا قائما، فكأنك قلت: ظننت قيام زيد، وضعّفه ابن إياز كذلك؛ لأن الكلام تام مع المفعولين، ومع المصدر غير تام، والنفس تتقاضى بجزء آخر، فكيف يكون أحدهما في قوة الآخر مع هذا التنافي

---

(١) ابن إياز، الحسين، قواعد المطارحة، ص٥٧.

(٢) انظر سيبويه، عمرو، كتاب سيبويه، ج١، ص٣٩.

(٣) انظر ابن جني، عثمان، اللمع في العربية، (عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م)، ص٥٢، ابن الدهان، سعيد، الغرة في شرح اللمع، ج١، ص٢٢٥، الأنباري، عبد الرحمن، أسرار العربية، (المجمع العلمي العربي، دمشق، ١٣٧٧هـ/١٩٥٧م)، ص١٦٠، الموصلي، ابن الخباز، النهاية في شرح الكفاية، (الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، ٢٠٠٩م)، ج٦، ص١٦٢٩.

(٤) السيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج٢، ص٢٦٢، وانظر الموصلي، ابن الخباز، توجيه اللمع، ص١٨٠، (دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م)، ابن فلاح، منصور، المغني في النحو، الجزء الأول من الكتاب، رسالة دكتوراه، (جامعة أم القرى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م) ج٣، ص ١٠٩٥.

والتباعد؟[١]، وعلى الرغم من تضعيف ابن إياز لعلة عدم جواز الاقتصار على المفعولين في باب ظن وأخواتها إلا أنه مع المانعين من ذلك، وشنّع على المَراغي نقله عن أبي علي جوازه، ورماه بعدم الأمانة في النقل، وصحيح أن أبا علي لم يُجِزه، لكن كان الأولى بابن إياز أن يتلطّف في عبارته مع المَراغي، وإن يجد له عذرا في ذلك بدلا من اتهامه في النقل، وعلى كلٍّ فكلام أبي علي في عدد من كتبه صريح بعدم جواز الاقتصار على أحد المفعولين[٢]، ومن ذلك قوله في كتابه (الإيضاح):" وإذا قلت: ظننتُ ذاك، كان (ذاك) إشارة إلى المصدر، كأنك قلت: ظننت ذاك الظن، ولو كان إشارة إلى غيره لم يكن من المفعول الثاني بدٌّ إلا أن تجعل الظن بمعنى التّهمة فإنه يجوز حينئذ الاقتصار فيه على مفعول واحد"[٣]، وذكر أبو علي في كتابه (الإغفال)[٤] أن (ذاك) في قولهم: ظننت ذاك، لا يخلو من أن يكون إشارة إلى المصدر، كما ذهب إليه سيبويه[٥]، أو إشارة إلى أحد المفعولين، ولم يذهب إلى ذلك أحد، أو تكون (ذاك) إشارة إلى المفعولين معا ونائبة عن الجملة، وهذا قول الفراء، والمازني، والزجاج[٦]، ووافقهم ابن دُرُستويه، والوراق، وابن خروف، والرضي[٧]، وأفسده أبو علي؛ لأن الجملة في (ظننت) من المبتدأ والخبر، وبينها وبين (ذاك) اختلافات كبيرة، فدل أنها ليست نائبة عن (ذاك) ولا جارية مجراها، ومن ذلك أن(ذاك) معرفة، والجملة نكرة، و(ذاك) مفرد، والجملة ليست كذلك، و(ذاك) معرفة لا تكون حالا، والجملة تكون حالا، والجملة يستقل بها الكلام، و(ذاك) لا يفيد ذلك.

---

[١] انظر ابن إياز، الحسين، المحصول في شرح الفصول، ج١، ص٣٢٢.

[٢] انظر الفارسي، أبو علي، المسائل الحلبيات، ص٧١، الفارسي، أبو علي الإغفال، (المجمع الثقافي، الإمارات العربية المتحدة، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م)، ج١، ص٢٥٨.

[٣] الفارسي، أبو علي، الإيضاح العضدي، (دار العلوم، ط٢، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م)، ص١٦٨.

[٤] انظر الفارسي، أبو علي، الإغفال، ج١، ص٢٥٨-٢٦٧، الفارسي، أبو علي، الإيضاح العضدي، ١٦٨، حاشية رقم (١).

[٥] انظر سيبويه، عمرو، كتاب سيبويه، ج١، ص٤٠.

[٦] انظر الفراء، يحيى، معاني القرآن، ج١، ص٤٥، ورأي المازني في ابن عصفور، علي، شرح جمل الزجاجي، ج١، ص٣١٨، الزجاج، إبراهيم، معاني القرآن وإعرابه، ج١، ص١٥٠.

[٧] انظر رأي ابن دُرُستويه في الأندلسي، أبو حيان، التذييل والتكميل لكتاب التسهيل، ج٦، ص١٩، الوراق، محمد، علل النحو، ص٢٧٨، ورأي ابن خروف في ابن مالك، محمد، شرح التسهيل، ج٢، ص٧٥، الاستراباذي رضي الدين، شرح الرضي على الكافية، ج٣، ص١٥٣.

٨- اكتساب المضاف الاشتقاقَ من المضاف إليه.

قال ابن إياز:" وقال المراغي: "ومنها الاشتقاق، كقولك: مررتُ برجل أيِّ رجلٍ"، وهذا وَهْم؛ لأن الاشتقاق إنما أتاه من حيث إنه وُصِف به، والمراد: الكامل في الرجوليّة"[١] .

المضاف والمضاف إليه لشدّة اتصالهما كالكلمة الواحدة، وكل واحد منهما يؤثّر في الآخَر؛ ولذا يكتسب المضاف من المضاف إليه أحكاما عدّة، وأكثرها في الإضافة المحضة، وهذه الأحكام عدّها ابن جني أربعة، ولم يمثّل لها، وهي التعريف، نحو غلام زيد، والاستفهام، نحو غلام مَن أنت؟، والجزاء، نحو غلامُ مَن تضربْ أضربْ، والعموم، نحو عندي غلامُ كلِّ رجل[٢]، وقد جاء التنكير في كلام ابن جني الذي نقله الباقولي في (شرح اللمع) نحو هذا زيدُ رجلٍ، وفي التنكير نظر عند ابن إياز، ولم يبيّنه[٣]، وذكر ابن فلاح أن" إضافة العَلم إلى النكرة تقتضي تنكيره؛ لأن إضافته وهو معرفة ظاهر الفساد؛ لأن التعريف والتنكير ضدان، إذ أحدهما للمسمّى المعيّن، والآخر لغير المعيّن ولا يمكن الجمع بينهما على تقدير بقاء الأول على عَلَميّته"[٤]، ويرى السيوطي أن اكتساب التنكير من الإضافة في غاية الحسن، وهو سَلْب تعريف العَلَمية[٥]، وزاد الباقولي ثلاثة على ما ذكره ابن جني، وهي البناء، نحو هذ يومَ قام زيد، والتأنيث، نحو قطعت بعض أصابعه، وانفرد عن غيره بذكر النفي، نحو ما أخذت باب دار أحد، فـ(أحد) نفي، وهو لاستغراق الجنس فكذلك ما أضيف إليه[٦]، وزاد المهلبي ثلاثة أخرى ليس منها النفي، وهي التذكير، نحو قوله:

إِنَّــارةُ العَقْــلِ مَكْسُــوفٌ بِطَــوْعِ هَــوًى وَعَقْــلُ عَاصِــي الهَــوَى يَــزْدَادُ تَنْــويرَا[٧]

---

[١] ابن إياز، الحسين، قواعد المطارحة، ص٢٣٢.

[٢] انظر ابن جني، عثمان، اللمع في العربية، ص١٣٧.

[٣] انظر ابن إياز، الحسين، قواعد المطارحة، ص٢٣٢.

[٤] ابن فلاح، منصور، المغني في النحو، القسم الثاني، من أول المنصوبات إلى نهاية باب التوابع، رسالة دكتوراه، ص٧٤٣.

[٥] انظر السيوطي، عبد الرحمن، الأشباه والنظائر في النحو، (مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م)، ج٢، ص٢١٧.

[٦] انظر الباقولي، جامع العلوم، شرح اللمع، ص٥٤١ و٥٤٣.

[٧] من البسيط، انظر ابن مالك محمد، شرح التسهيل، ج٣، ٢٣٨، الأندلسي، أبو حيان، التذييل والتكميل لكتاب التسهيل، ج١٢، ص٦٠، الأنصاري، ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص٦٣٤.

والظرف، نحو أيُ زمان، وأيُ مكان، والحَدَث، نحو صمت أحسن الصيام، فبلغت عشرة كاملة، ونظمها بقوله:

خِصـــال فـــي الإضـــافة يكتســيها الـــ ـــمضاف مـــن المضـــاف إليـــه عشـــر
بِنـــــاء ثـــــم تـــــذكير وظـــــرف ومَعنـــــى الجِـــــنس والتأنيـــــث يَقْـــــرُ
وتعريـــــف وتنكيـــــر وشـــــرط والاســـــتفهام والحَـــــدَثُ المُقِـــــرُّ[١]

وعدّها ابن الخباز في كتابه (الغرة المخفية)[٢] ثمانية ولم يمثّل لها، خمسة سُبق بها وهي التعريف، والتنكير، والبناء، والتأنيث، والعموم، وزاد الإعراب، نحو هذه خمسةَ عشرُ زيدٍ، فيمَن أعربه[٣]، والتخصيص، نحو غلام رجل، وانفرد عن غيره بذكر التفسير، وحصرها بسبعة في كتابه (توجيه اللمع)، وهي الأربعة التي ذكرها ابن جني، وزاد عليها التأنيث والتذكير، والتخصيص[٤]، وحصره ليس بجيد عند ابن إياز[٥]، وزاد ابن فلاح على سبعة ابن الخباز، التنكير، والبناء، فصارت تسعة[٦]، وهي عند ابن إياز عشرة، تسعة ابن فلاح ما عدا التذكير، وزاد الظرف والمصدر، وهي العشرة التي ذكرها المهلبي ما عدا التذكير وجعل ابن إياز التخصيص بدلا منه[٧]، وزادها ابن هشام واحدا فبلغت أحد عشر حكما، وهي التي ذكرها ابن إياز ما عدا العموم، والتنكير، والشرط، وزادها الإعراب، وانفرد عن غيره بذكر التخفيف، نحو هذا ضاربُ زيد، وإزالة القبح أو التجوّز، نحو مررت بالرجل الحسنِ الوجهِ، وكلاهما في الإضافة غير المحضة، وسمّى الاستفهام

---

(١) المهلبي، مهلب، نظم الفرائد وحصر الشرائد، (مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م)، ص٧٦.

(٢) انظر الموصلي، ابن الخباز، الغرة المخفية في شرح الدر الألفية في علم العربية، (دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٤٠هـ/٢٠١٩م)، ص٢٣١.

(٣) انظر الأنصاري، ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص٦٣٧.

(٤) انظر الموصلي، ابن الخباز، توجيه اللمع، ص٢٥٣.

(٥) انظر ابن إياز، الحسين، قواعد المطارحة: ص٢٣٢.

(٦) انظر ابن فلاح، منصور، المغني في النحو، القسم الثاني، من أول المنصوبات إلى نهاية باب التوابع، رسالة دكتوراه، ص٧٤٣-٧٤٧.

(٧) انظر ابن إياز، الحسين، قواعد المطارحة، ص٢٢٩-٢٣٢.

وجوب التَّصدُّر، ولم يذكر الشرط معه[١]، ونقل السيوطي الأحكام التي ذكرها ابن هشام عشرة، وليس منها الإعراب، وزاد السيوطي عليها العموم، والتنكير، وجعل الشرط ضمن التَّصدُّر، فبلغت اثني عشر حكما، ونظمها بقوله[٢]:

ويكتسبُ المضاف فخذْ أمورا أحلَّتْها الإضافة فوق عَشْرِ
فتعريفٌ وتخصيصٌ بناءُ وتخفيفٌ كضاربِ عبدِ عمرو
وتركُ القبحِ والتجويزِ شرطٌ والاستفهامُ فانتسبا لصدرِ
وتذكيرٌ وتأنيثٌ وظرفٌ وسلبٌ للمعارف شيهُ نُكْرِ
ومعنى الجنس والحَدَث المعرّى فخذْ نظما يحاكي عِقْدَ دُرِّ

والمَراغي عدّ الاشتقاق من الأحكام الي يكتسبها المضاف من المضاف إليه في نحو مررتُ برجل أيِّ رجلٍ، ولا أعلم أحدا –فيما رجعت إليه– قد ذكر ذلك؛ وحَكَم عليه ابن إياز بالوَهْم في هذا؛ لأن المضاف إليه نكرة جامدة، والمضاف نكرة موصوفة، واكتسابه الاشتقاق بالتأويل من حيث كونه صفة الأصل فيها الاشتقاق، والمعنى الكامل الرجولة.

---

[١] انظر الأنصاري، ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص٦٣٢–٦٤٠، وذكر ابن بَرهان أن الاستفهام والجزاء صار في المتصدر من الاسمين؛ لأن ذلك لا يكون إلا متصدرا، انظر العكبري، ابن بَرهان، شرح اللمع، ج١، ص١٩٥.

[٢] انظر السيوطي، عبد الرحمن، الأشباه والنظائر في النحو، ج٢، ص٢١٥–٢١٨.

المبحث الثاني
المآخذ الصرفية

١- أصل النون المشددة في (ذانّك).

قال ابن إياز:" هذه النون المشددة أصلها: ذانِلِك، فاللام للبعد، ثم قلبت اللام نونا، وأدغمت الأولى في الثانية، وإنما لم تعكس الحال؛ لأن الغلبة للنون هنا، إذ كانت من شعار التثنية، والمراغي ذهب إلى أن الأصل: ذالِنِك، بتقديم اللام على النون، وهو سهو، إذ لا يجوز هذا الفصل بين المثنى والنون، فإن قيل لو كانت اللام أبدلت نونا لما جاز: [هذانّك][(١)]، فالجواب أنه لما تغير لفظها جاز ثبوتها، فهو إذن كقول الشاعر:

ألا يـا سـنا البـرق علـى قُلـل الحِمـى لَهِنّـكَ مـن بـرق علـيّ كـريم"[(٢)].

يجوز تشديد نون المثنى في المبهم (ذان، وتان، واللذان، واللتان)، والتشديد لغة قريش عند الهروي وابن الشجري، وابن العلج[(٣)]، وهو عند الفراء وأبي حيان لغة تميم وقيس، والتخفيف لغة الحجاز وبني أسد[(٤)]، وقد قُرئ بكل منهما في السبعة[(٥)]، وفي الغرض من تشديد النون أقوال[(٦)]، الأول: العوض من لام الكلمة الساقط لالتقاء الساكنين، وهي الألف في مثنى اسم الإشارة، والياء في مثنى الاسم الموصول، وصار العوض بمنزلة الميم المشددة في آخر (اللهمّ) عوضا من (يا) النداء، الثاني: الفرق بين ما يجوز أن يضاف من المثنى وتسقط نونه للإضافة، وبين ما لا يجوز

---

(١) ما أثبته هو الصواب كما في ابن إياز، الحسين، المحصول في شرح الفصول، رسالة دكتوراه، ج٢، ص٦٣٥، بينما الذي في الكتاب المطبوع" هذان لك".

(٢) ابن إياز، الحسين، المحصول في شرح الفصول، ج٢، ص٨٣٠.

(٣) انظر الهروي، علي، الأزهية في علم الحروف، (المجمع العلمي العربي، دمشق، ١٤١٣ه/١٩٩٣م)، ص٢٩٦، ابن الشجري، هبة الله، أمالي ابن الشجري، ج٣، ص٥٥، ابن العلج، محمد، البسيط في النحو، (مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط١، ١٤٤٢ه/٢٠٢١م)، ج١، ص٢٩٣.

(٤) انظر الفراء، يحيى، لغات القرآن، (الشبكة العالمية، ١٤٣٥ه/٢٠١٤م)، ص٩٤و٩٥، الأندلسي، أبو حيان، التذييل والتكميل لكتاب التسهيل، ج٣، ص٢٥.

(٥) انظر الفارسي، أبو علي، الحجة للقراء السبعة، (دار المأمون للتراث، دمشق، ط٢، ١٤١٣ه/ ١٩٩٣م)، ج٣، ص١٤١.

(٦) انظر السيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج١، ص٦١، الثمانيني، عمر، الفوائد والقواعد، (مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٢/٢٠٠٢م)، ص٤٣١، ابن العلج، محمد، البسيط في النحو، ج١، ص ٢٩٣، ابن فلاح، منصور، المغني في النحو، القسم الأخير، من باب المبنيّات إلى نهاية الكتاب، رسالة دكتوراه، ص١١٢.

أن يضاف من المبهمات، الثالث: الفرق بين تثنية المبني والمعرب كما فرقوا بين المعرب والمبني في (قبل وبعد)، فجعلوا الحركة فيهما إذا كانا مبنيين ضمة، الرابع: الفرق بين النون التي هي عوض من حرف محذوف، والنون التي هي عوض من الحركة والتنوين، فجعلت مزية للمعوضة من الحرف فشددت؛ لأن الحرف أقوى من الحركة والتنوين، ويرى المبرد وتبعه الزجاج أن (ذانّك وتانّك) مفرد (ذلك، وتلك)، دخلت اللام فيه للبعد، ثم ثنّي وشدّدت نونه بدلا من اللام[١]، وفي أصله وجهان[٢]: الوجه الأول –وهو ما يقول به ابن إياز– أن الأصل (ذانِلِك) فاجتمع حرفان متقاربان، النون واللام، وكلاهما يجوز إدغامه في صاحبه، فقلب الثاني (اللام) إلى الأول (النون) على غير القياس في قلب أول المتقاربين إلى الثاني، فاجتمع مثلان فأدغمت النون في النون وشدّدت، وكان قلب الثاني إلى الأول أولى هنا؛ لأن لفظ النون يدل على التثنية، ولفظ اللام لا يدل على شيء، ولو قلب الأول إلى الثاني لصار في موضع النون التي هي شعار التثنية لام مشددة فيتغير لفظ التثنية، ونظير ذلك القلب في مذّكر، أصله مذتكر، قلبت التاء دالا فصار مذدكر، والذال والدال كل واحد يدغم في صاحبه، فقلب الثاني إلى جنس الأول ذالا وأدغما، فصار مذّكر، وأورد ابن إياز على هذا الوجه اعتراضا وأجاب عنه، وهو أنه لو كانت اللام نونا لَما جاز (هذانّك)، وذلك لأنه جمع فيه بين هاء التنبيه للقريب ولام البعد المبدلة نونا، والبعد والقرب معنيان متدافعان، والجواب عن ذلك أن اللام لَمّا تغيّر لفظها جاز ثبوتها، ونظّر لذلك ابن إياز بقول الشاعر:

ألا يــا سَــنَا بَــرقٍ علــى قُلَــل الحِمَــى لَهِنّــكَ مــن بَــرقٍ علــيَّ كــريمُ[٣]

والشاهد فيه جواز الجمع بين لام الابتداء و(إنّ) لتغير صورتها في (لَهِنّكَ)، وذلك " أن العرب لما جفا عليها اجتماع هذين الحرفين، قلبوا الهمزة هاء ليزول لفظ (إنّ)، فيزول أيضا ما كان مستكرها من ذلك"[٤].

---

[١] انظر المبرد، محمد، المقتضب، ج٣، ص٢٧٥، الزجاج، إبراهيم، معاني القرآن وإعرابه، ج٤، ص١٤٣، الزجاج، إبراهيم، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص١٠٨.

[٢] انظرهما في السيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج١، ص٦١، القيسي، مكي، مشكل إعراب القرآن،(مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ)، ص٥٤٤، الاستراباذي، رضي الدين، شرح الرضي على الكافية، ج٢، ص٤٨١.

[٣] من الطويل، انظر ابن جني، عثمان، الخصائص، ج١، ص٣١٥، الحلبي، ابن يعيش، شرح المفصل، ج٨، ص١١٢، البغدادي، عبد القادر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج١٠، ص٣٥١.

[٤] ابن جني، عثمان، الخصائص، ج١، ص٣١٤.

الوجه الثاني: –وهو ما يقول به المراغي– أن الأصل (ذالِنِك) بتقديم لام البعد على نون التثنية، ثم قُلبت اللام نونا على القياس في إدغام المتقاربين الذي يكون بإدغام الحرف الأول في الثاني؛ لأن الثاني المتحرك الظاهر، فاجتمع مثلان فأدغمت النونان، وهذا نظير مدّكر بالدال، وقول المراغي عند ابن إياز سهو، للفصل بين المثنى والنون باللام، وليس قول المراغي سهوا بل قول جائز، وذكر أبو حيان أن الألف والنون في المثنى ليستا متلازمتين، فيكره الفصل بينهما؛ لانفكاكها منها بالحذف في الإضافة وتقصير الصلة[١]، ولكن الوجه الأول أولى؛ لكون اللام فيه بعد تمام الكلمة، ولكون إدغام النون في اللام أقوى من إدغام اللام في النون، وأبطل ابن مالك قول المبرد السابق بتشديد النون بدلا من اللام بجواز التشديد في نون (ذين وتين)، وردّ عليه أبو حيان في هذا[٢]، ويرى الأندلسي أنه لا فرق عند اللغويين بين المشدّد والمخفّف في القرب والبعد، والنحاة فرّقوا بينهما بناء على مذهب المبرد، وعند غيره البعيد والمتوسط في المثنّيين بلفظ واحد[٣]، وما قيل في الغرض من تشديد نون المثني في المبهم يحتاج إلى دليل عند أبي حيان[٤].

٢– علة دخول همزة الوصل على (امرؤ).

قال ابن إياز:" وأما (امْرؤٌ) ففيه نظر؛ وذلك لأن الهمزة إنما تلحق ما حذف آخره، وآخر (امرئ) موجود، نعم لمّا كان بمعنى (مَرْء) ومن لفظه، و(مَرْء) يجوز فيه التخفيف، فتنقل حركة الهمزة إلى الراء وتحذف، حُمل (امرؤ) عليه في ذلك، وهذا أولى من حَمل (يَذَر) على (يَدَع)، و(يَأبَى) على (يمنَع)، وقال المراغي: "إنها مُشابِهةٌ لحروف المد واللين، فكما عُوِّضتْ في المعتل عُوِّضتْ في المُشابِه" انتهى كلامه. وليس بصحيح؛ لأن حرف العلة الذي [تُشابِهُه][٥] لا يُعوَّض عنه مع وجوده، فالهمزة التي هي مشبَّهة به أولى بألّا يُعوَّض عنها مع وجودها، والمؤنث والمثنى كالمذكر"[٦].

---

[١] انظر الأندلسي، أبو حيان، التذييل والتكميل لكتاب التسهيل، ج٣، ص١٨٨.

[٢] انظر ابن مالك، محمد، شرح التسهيل، ج١، ص٢٤٠، الأندلسي، أبو حيان، التذييل والتكميل لكتاب التسهيل، ج٣، ص١٨٧.

[٣] انظر الاستراباذي، رضي الدين، شرح الرضي على الكافية، ج٢، ٤٨٢.

[٤] انظر الأندلسي، أبو حيان، التذييل والتكميل لكتاب التسهيل، ج٣، ص٢٦.

[٥] لعل ما أثبته هو الصواب كما في ابن إياز، الحسن، المحصول في شرح الفصول، رسالة دكتوراه، ج٢، ص٧٩٦، بينما الذي في الكتاب المطبوع: "يشابهه".

[٦] ابن إياز، الحسين، المحصول في شرح الفصول، ج٢، ص١٠٤٦.

الأصل أن تدخل همزة الوصل الزائدة على الأفعال لأنها يكثر فيها التصرف بالإعلال من القلب والحذف ونقل الحركة، وتقع فيها الزيادة، فيسكن أوائلها فيُؤتى بهمزة الوصل للتوصّل بها للنطق بالساكن، وأما الأسماء فلقوتها وتمكّنها وأوليّتها واستغنائها عن الأفعال كانت أثبت، وفي الصحة أقعد، والاعتلال منها أبعد، فحق ألفها أن يكون كبعض حروف الاسم في الثبات، وإنما دخلت همزة الوصل على الأسماء حملا على الأفعال لشبهها بها من وجهين، الأول: أن الأسماء لا تتقارّ على حالة واحدة، فيدخلها الحذف والتحقير والتكسير والترخيم والنسب، وهذا مما يُغير فيه الاسم عما كان عليه؛ فلهذا كان بينها وبين الأفعال تناسب وتقارب، وكلاهما يلحقه الاشتقاق والتصريف، والثاني: أن أكثر الأسماء متضمنة للإضافة كتضمن الفعل للفاعل[١]، ودخول همزة الوصل على الاسم الصِّرف جاء في أسماء عشرة غير قياسية، أُعلّت كإعلال الأفعال بحذف لاماتها، وسكون أوائلها كسكون الأفعال، يقول الرضي:" والهمزة في الأسماء العشرة عِوَض مما أصابها من الوهَن، إذ هي ثلاثية فتكون ضعيفة الخِلْقَة، وقد حُذفت لاماتها نسيا، أو هي في حكم المحذوف، وهو وهَن على وهَن؛ لأن المحذوف نسيا كالعدم"[٢]، إلا أن في اسمين من الأسماء العشرة التي دخلت عليها همزة الوصل نظرا كما ذكر ابن إياز، وهما (امرؤ وامرأة) لأن لامهما غير محذوفة، فالهمزة ثابتة في آخره، فكيف دخلت عليهما همزة الوصل وعُلم بما قدّمنا أنها لا تدخل إلا على اسم شابه الفعل بإعلال آخره بالحذف فسَكن أوله؟ وأجاب عن ذلك ابن إياز وغيره كابن خالويه، وابن جني، والورّاق، وابن يعيش[٣]، بأن (امرؤ وامرأة) يقال فيهما (المرء والمرأة) فيدخل الهمزة إعلال بالتخفيف بإلقاء حركتها على الراء وحذفها، فيقال: (المرُ والمرَة)، فلما كانت الراء قد تحرّك بحركة الإعراب، وكثُرت هذه الكلمة في كلامهم حتى صارت تقال لكل ذكر وأنثى أعلّوها لكثرة الاستعمال، وحملوا عليها (امرؤ وامرأة) ، وهذا الحمل عند ابن إياز أولى من حَمل فتح عين (يَذَر) مع أنه ليس فيه ما يقتضي الفتح على (يَدَع)؛ لكونه بمعناه وفيه موجب فتح العين وهو حرف الحلق في لامه، وكذلك

---

[١] انظر ابن خالويه، الحسين، الألفات، (مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م)، ص٤٦، الوراق، محمد، علل النحو، ص٥٦٦، ابن جني، عثمان، المنصف شرح تصريف المازني، (دار اللباب، تركيا، ط١، ١٤٣٩هـ/٢٠١٨م)، ج١، ص١٠٥، الواسطي، القاسم، شرح اللمع في النحو، (مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م)، ص٢٦٠، ابن فلاح، منصور، المغني في النحو، القسم الأخير، من باب المبنيّات إلى نهاية الكتاب، رسالة دكتوراه، ص١٨٦٦، الاستراباذي، رضي الدين، شرح شافية ابن الحاجب، (دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م)، ج٢، ص٢٥١.

[٢] الاستراباذي، رضي الدين، شرح شافية ابن الحاجب، ج٢، ص٢٥١.

[٣] انظر ابن خالويه، الحسين، الألفات، ص٥٠، الوراق، محمد، علل النحو، ص٥٦٦، ابن جني، عثمان، المنصف شرح تصريف المازني، ج١، ص١١٥، الحلبي، ابن يعيش، شرح المفصل، ج٩، ص٢٥٦.

حمل فتح عين (يَأبَى) مع أنه ليس فيه ما يقتضي الفتح على (يمنَع)، لكونه بمعناه وفيه موجب فتح العين وهو حرف الحلق في لامه[١]، وإنما كان الحمل أولى في (امرؤ وامرأة) من الحمل في (يذَر) و(يأبَى) لأن الحمل على ما كثُرت نظائره أولى من الحمل على ما قلّت نظائره، وللمراغي تعليل في دخول همزة الوصل على (امرؤ وامرأة) وهو مشابهة الهمزة لحرف المد واللين في كثرة الاعتلال والتغيير، والهمزة معدن التغيير[٢]، ولذلك عدّها بعضهم في جملة الحروف المعتلة[٣]، فشبّهت همزة (امرؤ وامرأة) بحرف العلة، فتنزلا منزلة الاسم الذي قد حذف لامه، فلحقتهما همزة الوصل عوضا عنه، وهذه العلة سبق إلى ذكرها الشريف عمر الكوفي، والأنباري، وابن الخباز[٤]، وهي علة صحيحة وإن كان ما علّل به ابن إياز وغيره –كما سبق– أولى منها، ومأخذ ابن إياز على المراغي وما ليس بصحيح عنده ما رتّبه المراغي على هذه المشابهة بين الهمزة وحرف العلة من ثبوت العوض معهما من غير تفرقة في ذلك، وفرّق ابن إياز بينهما، فحرف العلة لا يعوّض عنه عند وجوده بل عند حذفه كما في (اسم) و(ابن)، و(عِدَة) و(زِنَة)، والعوض يكون عن المحذوف، فيُخصّ الاسم المحذوف منه بشيء لا يكون لِمَا لم يُحذف منه[٥]، بينما العوض في (امرؤ) كان مع ثبات الهمزة وعدم حذفها، فالهمزة المشبّهة بحرف العلة أولى ألا يعوّض عنها مع وجودها، كما ذكر ابن إياز، والشبه بين الهمزة وحرف العلة لا يقتضي الاتفاق بينهما في سائر الأحكام، والذي يشبه شيئا لا يشبه من كل وجه، بل قد يشبه في وجه ويخالفه في وجه آخر.

---

(١) انظر السيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج٤، ص٦٠، الثمانيني، عمر، شرح التصريف، (مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م)، ص٣٧٧، ابن إياز، الحسين، شرح التعريف بضروري التصريف، (دار الفكر، الأردن، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م)، ص٢٣٣.

(٢) انظر الأنباري، عبد الرحمن، أسرار العربية، ص٣٩٩.

(٣) انظر ابن إياز، الحسين، شرح التعريف بضروري التصريف، ص٤٨.

(٤) انظر الكوفي، الشريف عمر، البيان في شرح اللمع، (دار عمار، الأردن، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م)، ص٦٥٤، الأنباري، عبد الرحمن، أسرار العربية، ص٣٩٩، الموصلي، ابن الخباز، الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية في علم العربية، ص٤٩٥.

(٥) انظر الجرجاني، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، (وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ١٩٨٢م)، ج١، ص١٩٥.

٣- علة حذف الواو في (عِدَة).

قال ابن إياز:" وقوله[١]:" وقد يعوّض عن المحذوف، نحو (عِدَة)"، هذا الحذف قياسي؛ لأنه أُعلّ تبعا لإعلال الفعل، واستثقالا للكسرة على الواو، ولما قُصد ذلك نقلت كسرة الواو إلى العين، ولم تُحذف متحركة لأمرين، الأول: أن الفعل، وهو الأصل في الإعلال والأثقل، لم تحذف فيه إلا وهي ساكنة، فلا يَلِيق حذفها في فرعه الذي هو أخفّ منه متحركة، والآخَر: أن الحذف إعلال، والحرف بالسكون يتطرق إليه ذلك، وهنا تنبيه، وهو أن علة الحذف مجموع الأمرين، بدليل صحة (وَعْد) وهو مصدر، حيث فُتحت واوه، و(وِعْدَة) وهو اسم وليس بمصدر، والمراغي جعل كلا منهما علة مستقلة، وهو سهو منه، وعُوِّض عن المحذوف التاء؛ لكثرة زيادتها في المصدر"[٢]، وقال في موضع آخر:" الحُكم قد يتوقف على شيئين، فلا يكفي أحدهما، كما لا ينصرف، وكذلك حذف الواو في (عِدَة)، فإنه متوقف على كسرة، وأنه في مصدرٍ لفعل معتلّ؛ ولذلك صحّ (وَعْد)، والمراغي وَهِم فجعل كلا منهما علّة كافية"[٣].

الحذف على ضربين، الأول: حذف لعلّة، فيطّرد مع وجود العلّة، والثاني: حذف لغير علّة استخفافا، فيقتصر فيه على المسموع[٤]، فمن الأول كل فعل حُذفت فاؤه التي هي واو لوقوعها بين ياء وكسرة كـ(يَعِد)، و(يَزِن) حُذفت في مصدره نحو (عِدَة) و(زِنَة)[٥]، والأصل (وِعْدَة) و (وِزْنَة) فاستثقلت الكسرة على الواو، فنُقلت إلى ما بعدها، لئلا يُحتاج إلى همزة الوصل لو لم تُنقل، ولئلا يُحذف حرف وحركة معا، ولتبقى كسرة الواو تدل عليها بعد حذفها، فسكنت وأُسقطت تخفيفا، وعُوّض عنها تاء التأنيث في أخر الكلمة؛ لئلا يدخل الوهَن بالكلية على الاسم الذي هو أصل،

---

[١] يعني ابن معط، انظر ابن معط، يحيى، الفصول الخمسون، ص٢٦٥.

[٢] ابن إياز، الحسين، المحصول في شرح الفصول، ج٢، ص١٠٨٣.

[٣] ابن إياز، الحسين، قواعد المطارحة، ص٦٤.

[٤] انظر ابن جني، عثمان، التصريف الملوكي، (دار الفكر العربي، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م)، ص٤٣، الثمانيني، عمر، شرح التصريف، ص٣٧٣، العكبري، أبو البقاء، اللباب في علل البناء والإعراب، ج٢، ص٣٥٣، ابن فلاح، منصور، المغني في النحو، القسم الأخير، من باب المبنيّات إلى نهاية الكتاب، رسالة دكتوراه، ص٢٢٩٥، ابن إياز، الحسين، شرح التعريف بضروري التصريف، ص٢٣٠.

[٥] انظر سيبويه، عمرو، كتاب سيبويه، ج٤، ص٥٢، الفارسي، أبو علي، التكملة،(عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م)، ص٥٧٥، ابن جني، عثمان، المنصف شرح تصريف المازني، ج١، ص٣١١، المؤدب، القاسم، دقائق التصريف، (المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م)، ص٢٣٩.

وليس موضعا للتصريف[١]، والذي أوجب حذفها في المصدر-كما ذكر ابن إياز- علّتان يلزم اجتماعهما، وسمّاها ابن يعيش علة ذات وصفين[٢]، وكذا ابن إياز في كتابه (شرح التعريف بضروي التصريف)[٣]، وإحدى العلتين كون الواو مكسورة، والكسرة تستثقل عليها، والأخرى كون فِعْلِه معتلا، والفعل أصل في باب الإعلال؛ لكونه فرعا ولثقله، وتبعه المصدر الذي هو أصله في الاشتقاق، وهو يعتلّ باعتلال فِعْلِه، ويصحّ بصحته، طلبا للتشاكل والتوافق، والأفعال والمصادر تجري مجرى المثال الواحد.

وذكر هاتين العلّتين معا سيبويه، والمازني، والسيرافي، وابن جني، والجرجاني، والعكبري، وابن يعيش وغيرهم[٤]،

وجعل المراغي كل علة منهما كافية مستقلة بنفسها، وحَكم ابن إياز على هذا بالسهو والوَهم، وهذا صحيح، لأن انفراد كل علة بنفسها لا يكون معه إعلال بالحذف في المصدر، والحكم قد يتوقف على مجموع أمرين كما ذكر ابن إياز، ويدل على ذلك صحّة (وَعْد) وهو مصدر؛ لفتح الواو وزوال الكسرة، وصحّة (وِعْدة) وهو اسم وليس بمصدر، وصحّة (مَوِعد) وهو اسم وليس بمصدر[٥]، وصحّة (وِداد) و (وِصال) مع كونهما مصدرين كُسرت فيهما الواو، لكن فعلهما لم يعلّ، فمجموع

---

[١] انظر الثمانيني، عمر، شرح التصريف، ص٣٧٨، العكبري، أبو البقاء، اللباب في علل البناء والإعراب، ج٢، ص٣٥٦، ابن فلاح، منصور، المغني في النحو، القسم الأخير، من باب المبنيّات إلى نهاية الكتاب، رسالة دكتوراه، ص٢٢٩٦، ابن إياز، الحسين، شرح التعريف في ضروري التصريف، ص٢٣٤.

[٢] انظر الحلبي، ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، (المكتبة العربية، حلب، ط١، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م)، ص٣٣٩.

[٣] انظر ص٢٣٤.

[٤] انظر سيبويه، عمرو، كتاب سيبويه، ج٤، ص٣٣٦، ابن جني، عثمان، المنصف شرح تصريف المازني، ج١، ص٣١١، السيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج٥، ص٢٢٥، ابن جني، عثمان، التصريف الملوكي، ص٤٤، الجرجاني، عبد القاهر، المقتصد في شرح التكملة، (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م) ج٢، ص١٣٥٢، العكبري، أبو البقاء، اللباب في علل البناء والإعراب، ج٢، ص٣٥٦، الحلبي، ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، ص٣٣٩.

[٥] انظر سيبويه، عمرو، كتاب سيبويه، ج٤، ص٣٣٧، السيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج٥، ص ٢٢٥و ٢٢٦.

الوصفين علّة لحذف الواو من المصدر، بدليل أنه لمّا انفرد أحد الوصفين لم يقوَ على حذف الواو، وفي الجملة إنه إعلال اختصّ بـ(فِعْلَة) كما يقول ابن يعيش[١].

٤- إدخال الوقف في الأبحاث التصريفية.

قال ابن إياز:" الوقف ذكره جماعة في الأبحاث التصريفية، فلا معنى لإنكار المراغي ذلك على المصنِّف"[٢].

أَلَف ابن معطٍ كتابه (الفصول الخمسون) على أبواب خمسة، في كل باب منها فصول عشرة، وجعل الباب الخامس في فصول متفرقة، وهي الفصل الأول: العدد وما يلتحق به، والفصل الثاني: المذكر مع المؤنث، والفصل الثالث: التصغير، والفصل الرابع النسب، والفصل الخامس: الهجاء والإمالة، والفصل السادس: أبنية الأسماء مع الأفعال والمصادر، والفصل السابع: التصريف، والفصل الثامن: الوقف والحكاية، والفصل التاسع: الإدغام، والفصل العاشر: ضرائر الشعر[٣]، وأنكر المراغي على ابن معط -كما ذكر ابن إياز- ذكره الوقف في الأبحاث التصريفية، ولا معنى لإنكاره حقا كما ذكر ابن إياز، وذلك من جهتين، الأولى: أن موضوعات هذه الفصول العشرة التي في الباب الخامس جعلها ابن معط في فصول متفرقة يغلب عليها الموضوعات التصريفية، وكل فصل منها مستقل عن الآخر وليس تابعا له، ، وهناك فصول أخرى في الباب الخامس كان الأولى بالمراغي إنكار إلحاقها بالأبحاث التصريفية إذا اعتبرنا أن الباب الخامس كله خاص بالتصريف وموضوعاته، والثانية: أن الوقف ذكره جماعة من النحاة في الأبحاث التصريفية -كما ذكر ابن إياز- فابن معطٍ له سَلَف من السابقين في ذلك، فعذره الاقتداء بهم، والسير على منوالهم، يقول ابن الخباز:" سيبويه الذي لم يرتّب النحو ذكر الوقف في الأواخر مجاورا للتصريف"[٤]، والفارسي في كتابه (التكملة)، وهو كتاب صَرفي صِرْف، جعل باب الوقف فيه ضمن الموضوعات التصريفية، وعرّف التصريف بقوله:" تغيير يلحق أواخر الكَلِم من غير أن يختلف العامل، وهذا التغيير يكون بتحريك ساكن، أو إسكان متحرك، أو إبدال حرف من حرف، أو زيادة حرف، أو نقصان حرف"[٥]، وإسكان المتحرك هو الوقف، والزمخشري بنى كتابه (المفصل) على أقسام أربعة، الأسماء،

---

[١] انظر الحلبي، ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، ص٣٤٠.

[٢] ابن إياز، الحسين، المحصول في شرح الفصول، ج٢، ص١٠٩٠.

[٣] انظر ابن معط، يحيى، الفصول الخمسون، ص ٢٤٠.

[٤] الموصلي، ابن الخباز، توجيه اللمع، ص٧٨، وانظر سيبويه، عمرو، كتاب سيبويه، ج٤، ص١٥٩-١٨٨.

[٥] انظر الفارسي، أبو علي، التكملة، ص١٨٢، وباب أحكام الحروف التي يوقف عليها ص٢٠٤-٢٢٨.

والأفعال، والحرف، والمشترك، ويغلب على المشترك الموضوعات التصريفية ومنها الوقف[١]، والجزولي في كتابه (المقدمة الجزولية) وضع باب الوقف ضمن الأبواب الأخيرة التي يغلب عليها الموضوعات التصريفية[٢]، وكثير من مباحث الوقف ألصق بالتصريف منها بالنحو، وكل مؤلَّف متناهٍ، ونهاية القول لا بد أن تكون موقوفا عليها غير متصلة بشيء بعدها، وهو إنما يلحق الكلمة بعد استتمامها[٣]، والحكم فيها صرفي بالتغيير في الكلمة، لا نحوي له علاقة بالعوامل.

---

[١] انظر، الزمخشري، محمود، المفصل في علم العربية، (دار الجيل، بيروت)، ص٣٣٥.

[٢] انظر الجزولي، عيسى، المقدمة الجزولية في النحو، ص٢٨٠.

[٣] انظر الفُرُّخان، علي، المستوفَى في النحو، (دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٤٠٧ه/١٩٨٧م)، ص١٠٤.

الخاتمة

ظهرت في خاتمة البحث النتائج الآتية:

١- تعددت مآخذ ابن إياز على المَراغي ما بين أحكام وتعليلات نحوية وصرفية.

٢- تنوعت أحكام ابن إياز فيما أخذه على المَراغي، فحكم عليه بالسهو في المأخذ الأول والثاني من المآخذ النحوية، والأول والثالث من المآخذ الصرفية، وبالوَهْم في المأخذ الثالث والثامن من المآخذ النحوية، والثالث من المآخذ الصرفية، وبالفساد في المأخذ الخامس من المآخذ النحوية، وبنفي الصحة في المأخذ الثاني من المآخذ الصرفية، وبغرابة النقل في المأخذ السادس من المآخذ النحوية، وقسا عليه بالاتهام في النقل في المأخذ السابع من المآخذ النحوية، وبنفي الإنكار في المأخذ الرابع من المآخذ الصرفية.

٣- التمكن العلمي لابن إياز واهتمامه ببيان الأحكام الدقيقة، كبيان مشابهة حذف الهمزة لحرف العلة، وحرصه على التعليلات التفصيلية، كالجمع بين علتي حذف واو (عِدة).

٤- سَعة عِلم ابن إياز واطلاعه الواسع على أقول العلماء الآخرين، كما ظهر في نفي ما نقله المَراغي عن الكوفيين في تقوية بناء الزمان المضاف للفعل المضارع، ونفي ما نقله عن الفارسي في جواز الاقتصار على أحد مفعولي (ظن) وأخواتها.

٥- دفاع ابن إياز عن ابن معط فيما اخذه المَراغي عليه، وذلك في حمل (قد) مع المضارع على التحقيق لا التقليل في حكم قليل، وفي نفي إنكار إدخال الوقف في أبحاث التصريف كما فعل ذلك غير واحد من النحاة.

٦- في تغليط المَراغي لابن معط في إدخال (قد) على الفعل المضارع للتقليل في حكم قليل، وإنكاره عليه إدخال الوقف ضمن أبحاث التصريف إشارتان يستدل بهما على أن المراغي شرح كتاب (الفصول الخمسون) لابن معط، وابن إياز تتبعه في هذا الشرح وأخذ عليه هذه المآخذ، ولا نجد في ترجمة المراغي ذكرا لهذا الشرح، ولم يذكره أحد ممن درس كتاب (الفصول الخمسون) لابن معط[(١)]، ومما يستأنس به في هذا أن المَراغي شرح (الدرة الألفية) لابن معط، وهو في حكم المفقود، فلا غرابة أنه شرح (الفصول الخمسون) لابن معط أيضا.

٧- في البحث ومضة لجانب من شخصية المَراغي العلمية، وظهر ذلك في نقده لابن جني وابن معط، ونقوله عن النحاة، وعرضه للمسألة وتعليلها ورأيه فيها، بغض النظر عما أخذه ابن إياز عليه في ذلك.

---

(١) انظر ابن معط، يحيى، الفصول الخمسون، ص١٣٤، ابن إياز، الحسين، المحصول في شرح الفصول، رسالة دكتوراه، ج١، ٤٦.

٨- لم يكن ابن إياز متحاملا على المَراغي فيما أخذه عليه، فكان الصواب معه في ذلك إلا في مأخذ علة تشديد النون في (ذانّك)؛ لأن تعليل المَراغي جائز، ولكنه خلاف الأولى.

٩- صحح البحث ألفاظا في النسخة المطبوعة لكتاب (المحصول في شرح الفصول).

١٠- يوصي الباحث بمزيد من الدراسات لعلماء النحو والصرف في القرن السابع الذي كثُر فيه الاهتمام بالتعاليل التفصيلية للأحكام النحوية والصرفية، ويقترح على المختصين والمهتمين بعلم النحو والصرف تشكيل مجموعات بحثية لعمل معجم للتعاليل في الأبواب النحوية والصرفية.

فهرس المصادر والمراجع

١. الأبرص، عبيد، ديوان، شرح أشرف عدرة، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

٢. ابن أبي شيبة، عبد الله، المصنَّف، تحقيق حمد عبد الله وزميله، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

٣. ابن إياز، الحسين، شرح التعريف بضروري التصريف، تحقيق هادي نهر وزميله، دار الفكر، الأردن، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.

٤. ابن إياز، الحسين، قواعد المطارحة، تحقيق د. عبد الله الحاج، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.

٥. ابن إياز، الحسين، المحصول في شرح الفصول، تحقيق محمد صفوت، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر، ١٩٧٠م.

٦. ابن إياز، الحسين، المحصول في شرح الفصول، تحقيق د. شريف النجار، دار عمار، الأردن، ط١، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.

٧. ابن تغري بردي، يوسف، المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، تحقيق د. محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٨. ابن جني، عثمان، التصريف الملوكي، تحقيق د. ديزيره سقال، دار الفكر العربي، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٩. ابن جني، عثمان، الخصائص، تحقيق محمد على النجار، دار الكتاب العربي، بيروت.

١٠. ابن جني، عثمان، اللمع في العربية، تحقيق حامد المؤمن، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

١١. ابن جني، عثمان، المنصف شرح تصريف المازني تحقيق د. رمضان أيوب، دار اللباب، إسطنبول، ط١، ١٤٣٩هـ/٢٠١٨م.

١٢. ابن الجوزي، عبد الرحمن، زاد المسير في علم التفسير، المكتب الإسلامي، ط١.

١٣. ابن خالويه، الحسين، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، عالم الكتب، ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م.

١٤. ابن خالويه، الحسين، الألفات، تحقيق د. علي البواب، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

١٥. ابن خالويه، الحسين، شرح الفصيح، تحقيق د. عبد الله الحاج وزميليه، مركز البحوث والتواصل المعرفي، الرياض، ط١، ١٤٣٨هـ/٢٠١٧م.

١٦. ابن الخشاب، عبد الله، لُمعة في الكلام على لفظة آمين المستعملة في الدعاء وحكمها في العربية، تحقيق د. سليمان العايد، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ع١، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.

١٧. ابن الخشاب، عبد الله، المرتجل في شرح الجمل، تحقيق علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.

١٨. ابن الدهان، سعيد، الغرة في شرح اللمع، تحقيق د. فريد الزامل، دار التدمرية، الرياض، ط١، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.

١٩. ابن السراج، محمد، الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

٢٠. ابن الشجري، هبة الله، أمالي ابن الشجري، تحقيق د. محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

٢١. ابن العربي، محمد، أحكام القرآن، راجعه محمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

٢٢. ابن عصفور، علي، شرح جمل الزجاجي، تحقيق د. صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف، بغداد، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

٢٣. ابن العلج، محمد، البسيط في النحو، تحقيق د. صالح العايد وزميله، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط١، ١٤٤٢هـ/٢٠٢١م.

٢٤. ابن فلاح، منصور، المغني في النحو، الجزء الأول، تحقيق عبد الرزاق السعدي، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٢٥. ابن فلاح، منصور، المغني في النحو، القسم الثاني، من أول المنصوبات إلى نهاية باب التوابع، رسالة دكتوراه، تحقيق محمد النهاري، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٨هـ.

٢٦. ابن فلاح، منصور، المغني في النحو، القسم الأخير، من باب المبنيّات إلى نهاية الكتاب، رسالة دكتوراه، تحقيق حسن ضائحي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٥هـ.

٢٧. ابن الفوطي، عبد الرزاق، مجمع الآداب في معجم الألقاب، تحقيق محمد الكاظم، وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، إيران، ط١، ١٤١٦هـ.

٢٨. ابن القاضي، محمد، درّة الحجال في أسماء الرجال، تحقيق د. محمد أبو النور، دار التراث، القاهرة، ط١، ١٣٩١هـ/١٩٧١م.

٢٩. ابن قتيبة، عبد الله، تفسير غريب القرآن، تحقيق السيد صقر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.

٣٠. ابن مالك، محمد، شرح التسهيل، تحقيق د. عبد الرحمن السيد وزميله، هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
٣١. ابن معطٍ، يحيى، الفصول الخمسون، تحقيق د. محمد الطناحي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٩٧٧م.
٣٢. أبو شهبة، منصور ابن إياز ومنهجه في التنبيهات النحوية في الجزء الأول من كتاب المحصول في شرح الفصول، مجلة بحوث كلية الآداب، جامعة المنوفية، مصر، مج ٣١، ع ١٢٠، ٢٠٢٠م.
٣٣. الأزهري، أبو منصور، تهذيب اللغة، تحقيق عبد السلام هارون وآخرين، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
٣٤. الأزهري، خالد، التصريح بمضمون التوضيح، تحقيق د. عبد الفتاح بحيري، الزهراء للإعلام، مصر، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
٣٥. الاستراباذي، رضي الدين، شرح الرضي على الكافية، تصحيح يوسف عمر، جامعة قاريونس، بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م.
٣٦. الاستراباذي، رضي الدين، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد الحسن وزملائه، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
٣٧. الأنباري، عبد الرحمن، أسرار العربية، تحقيق محمد البيطار، المجمع العلمي العربي، دمشق، ١٣٧٧هـ/١٩٥٧م.
٣٨. الأنباري، محمد، الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
٣٩. الأندلسي، أبو حيان، التذييل والتكميل لكتاب التسهيل، تحقيق د. حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا، الرياض، ط١، تواريخ طباعة متعددة.
٤٠. الأندلسي، أبو حيان، منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، د. شريف النجار وزميله، دار عالم الكتب الحديث، الأردن، ط١، ٢٠١٥م.
٤١. الأندلسي، القاسم، المباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية، من أول الكتاب إلى باب النعت، تحقيق محمد ككّو، رسالة ماجستير، جامعة البعث، سوريا، ٢٠١٢م.
٤٢. الأنصاري، ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار اللباب، تركيا، ط٣، ١٤٤٠هـ/٢٠١٩م.
٤٣. الباقولي، جامع العلوم، جواهر القرآن ونتائج الصنعة، تحقيق د. محمد الدالي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٤٠هـ، ٢٠١٩م.

٤٤. الباقولي، جامع العلوم، شرح اللمع، تحقيق د. إبراهيم أبو عباءة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١١هـ/١٩٩١م.
٤٥. بروكلمان، كارل، تاريخ الأدب العربي، نقله للعربية د. عبد الحليم النجار وزملاؤه، ط١، دار المعارف، مصر.
٤٦. البخاري، ابن عطاء، المنخّل في إعراب أبيات المفصل، مصورة مخطوط مكتبة راغب باشا.
٤٧. البغدادي، عبد القادر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
٤٨. البطليوسي، ابن السِّيد، رسائل في اللغة، تحقيق د. وليد السراقبي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
٤٩. الثمانيني، عمر، الفوائد والقواعد، د. عبد الوهاب الكحلة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٢/٢٠٠٢م.
٥٠. الثمانيني، عمر، شرح التصريف، تحقيق د. إبراهيم البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
٥١. الجرجاني، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، د. كاظم المرجان، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ١٩٨٢م.
٥٢. الجرجاني، عبد القاهر، المقتصد في شرح التكملة، تحقيق د. أحمد الدويش، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
٥٣. الجزولي، عيسى، المقدمة الجزولية في النحو، تحقيق د. شعبان محمد، مطبعة أم القرى، مصر، ١٩٨٨م.
٥٤. الحلبي، ابن يعيش، شرح المفصل، تحقيق د. إبراهيم محمد، دار سعد الدين، دمشق، ط١، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م.
٥٥. الخوارزمي، صدر الأفاضل، التخمير، د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٠م.
٥٦. الدرويش، محمد، قواعد الاستدلال عند ابن إياز البغدادي من خلال كتابه (المحصول في شرح الفصول)، مجلة السائل، جامعة مصراتة، ليبيا، ع١٤، ٢٠١٥م.
٥٧. الرماني، علي، معاني الحروف، تحقيق د. عبد الفتاح شلبي، دار الشروق، جدة، ط٢، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
٥٨. الزبيدي، عبد اللطيف، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تحقيق د. طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٥٩. الزاملي، أحمد، الخلاف النحوي في كتاب (المحصول في شرح الفصول)، رسالة ماجستير، جامعة القادسية، ٢٠١٤م.
٦٠. الزجاج، إبراهيم، ما ينصرف وما لا ينصرف، تحقيق د. هدى قراعه، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
٦١. الزجاج، إبراهيم، معاني القرآن وإعرابه، د. عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
٦٢. الزجاجي، عبد الرحمن، اشتقاق أسماء الله، د. عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
٦٣. الزجاجي، عبد الرحمن، الإيضاح في علل النحو، تحقيق د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٦، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
٦٤. الزجاجي، عبد الرحمن، معاني الحروف، تحقيق د. علي الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
٦٥. الزمخشري، محمود، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تصحيح عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
٦٦. الزمخشري، محمود، المفصَّل في علم العربية، دار الجيل، بيروت.
٦٧. السخاوي، علي، سفر السعادة وسفير الإفادة، تحقيق د. محمد الدالي، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
٦٨. سيبويه، عمرو، كتاب سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩١م.
٦٩. السيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، تحقيق أحمد مهدلي وزميله، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.
٧٠. السيوطي، عبد الرحمن، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق عبد الإله نبهان وزملائه مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.
٧١. السيوطي، عبد الرحمن، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل، دار الفكر، ط٢، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
٧٢. الشاطبي، إبراهيم، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين وآخرين، جامعة أم القرى، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
٧٣. الشرقاوي، محمد، اختيارات ابن إياز البغدادي في كتابه المحصول في شرح الفصول، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر، ٢٠٠٨م

٧٤. الشهري، علي، مآخذ ابن إياز على أبي البقاء العكبري، حولية كلية اللغة العربية بالزقازيق، مصر، ع٣٦، مج١، ٢٠١٦م.
٧٥. الصفدي، خليل، الوافي بالوفيات، تحقيق أحمد الأرناؤوط وزميله، دار إحياء التراث، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
٧٦. الصنعاني، عبد الرزاق، المصنَّف، تحقيق مركز البحوث وتقنية المعلومات، دار التأصيل، ط٢، ١٤٣٧هـ/٢٠١٣م.
٧٧. الصيمري، عبد الله، التبصرة والتذكرة، تحقيق د. فتحي علي الدين، جامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٢/١٩٨٢.
٧٨. الضمور، ساند، العلة النحوية في (المحصول) لابن إياز البغدادي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ٢٠١٧م.
٧٩. العكبري، ابن برهان، شرح اللمع، تحقيق د. فايز فارس، الكويت، ط١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
٨٠. العكبري، أبو البقاء، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق على البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
٨١. العكبري، أبو البقاء، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق غازي طليمات وزميله، مركز جمعه الماجد للثقافة والتراث، دبي، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
٨٢. العمري، سعيد، اعتراضات ابن إياز النحوية والصرفية في (المحصول) على ابن معط، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ٢٠١٥م.
٨٣. الفارسي، أبو علي، الإغفال، تحقيق د. عبد الله حاج، المجمع الثقافي، الإمارات العربية المتحدة، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م
٨٤. الفارسي، أبو علي، الإيضاح العضدي، تحقيق د. شاذلي فرهود، دار العلوم، ط٢، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
٨٥. الفارسي، أبو علي، التكملة، تحقيق د. كاظم المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
٨٦. الفارسي، أبو علي، الحجة للقراء السبعة، تحقيق بدر الدين قهوجي وزميله، دار المأمون للتراث، دمشق، ط٢، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
٨٧. الفارسي، أبو علي، المسائل الحلبيات، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
٨٨. الفراء، يحيى، لغات القرآن، صححه د. جابر السريع، الشبكة العالمية، ١٤٣٥هـ/٢٠١٤م.
٨٩. الفراء، يحيى، معاني القرآن، تحقيق أحمد نجاتي وآخرين، دار السرور، بيروت.

٩٠. الفُرُّخان، علي، المستوفَى في النحو، تحقيق د. بدوي المختون، دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
٩١. الفيروزأبادي، محمد، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، تحقيق محمد المصري، دار سعد الدين، دمشق، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
٩٢. القرطبي، محمد، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق د. عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
٩٣. القيسي، مكي، مشكل إعراب القرآن، تحقيق د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ.
٩٤. الكوفي، ثعلب، مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط٥،١٩٨٧م.
٩٥. الكوفي، الشريف عمر، البيان في شرح اللمع، تحقيق د. علاء الدين حمويه، دار عمار، الأردن، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
٩٦. اللبلي، أحمد، لباب تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح، تحقيق د. مصطفى سالم، جامعة أم القرى، ط١، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.
٩٧. المالقي، أحمد، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق د. أحمد الخراط، مجمع اللغة العربية بدمشق، ط١.
٩٨. المؤدب، القاسم، دقائق التصريف، تحقيق د. أحمد القيسي وزميليه، المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
٩٩. المبرد، محمد، المقتضب، تحقيق د. عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
١٠٠. المبرد، محمد، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق د. أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
١٠١. المرادي، الحسن، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
١٠٢. المرزوقي، أحمد، شرح الفصيح لثعلب، تحقيق د. سليمان العايد، جامعة الملك سعود، ط١، ١٤٣٥هـ/٢٠١٤م.
١٠٣. معروف، ناجي، تاريخ علماء المستنصرية، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٣٧٩هـ/ ١٩٥٩م.
١٠٤. المهلبي، مهلب، نظم الفرائد وحصر الشرائد، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
١٠٥. الموصلي، ابن الخباز، توجيه اللمع، تحقيق د. فايز دياب، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

١٠٦. الموصلي، ابن الخباز، الغرة المخفية في شرح الدر الألفية في علم العربية، تحقيق محمد الزملكاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٤٠هـ/٢٠١٩م.
١٠٧. الموصلي، ابن الخباز، النهاية في شرح الكفاية، تحقيق د. عبد الجليل العبادي، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، ٢٠٠٩م.
١٠٨. الموصلي، ابن القواس، شرح ألفية ابن معط، تحقيق د. علي الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
١٠٩. النحاس، أبو جعفر، إعراب القرآن، تحقيق د. زهير زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م.
١١٠. الهروي، علي، الأزهية في علم الحروف، تحقيق عبد المعين الملوحي، المجمع العلمي العربي، دمشق، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
١١١. الواسطي، القاسم، شرح اللمع في النحو، تحقيق د. رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
١١٢. الوراق، محمد، علل النحو، تحقيق د. محمود الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
١١٣. اليماني، عبد الباقي، إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، تحقيق د. عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.